

5 March 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٨١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

الرئيسة: السيدة سوجاتا ميهتا (الهند)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.13-58820(A)



* 1 3 5 8 8 2 0 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٨١ لمؤتمر نزع السلاح. وأود، بادئ ذي بدء وقبل أن نباشر أعمالنا، أن أرحب أشد الترحيب بممثلة كوبا السفيرة أنايانسي رودريغس كامبخو التي تسلمت مهامها بصفتها ممثلة لحكومة بلدها لدى مؤتمر نزع السلاح. فباسم حكومة بلدي وباسم المؤتمر، أود، سيدتي السفيرة، أن أؤكد لك تعاوننا ودعمنا الكاملين.

ولعل الوفود تذكر أنه أُعلن في جلستنا العامة الأخيرة التي عُقدت في ٢٧ شباط/فبراير الإعلان عن أن هذه الجلسة العامة سوف تُكرس لموضوع نزع السلاح النووي الذي يشكل إحدى المسائل الجوهرية لمناقشاتنا في إطار هذه الهيئة، تمكينا لأعضاء مؤتمر نزع السلاح والوفود المعنية الأخرى من مشاطرة آرائهم بشأن هذا الموضوع البالغ الحيوية. وغني عن القول إن ذلك لا يجد بأي شكل من الأشكال من حق الوفود في التطرق إلى أي مسائل أخرى قد ترغب في طرحها، وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

والآن أود دعوة الوفود التي أشارت إلى رغبتها في التكلم اليوم إلى أخذ الكلمة.

المتكلم الأول في جلستنا اليوم سفيرة كوبا.

السيدة أنايانسي رودريغس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، لما كانت هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة، أسمح لي بأن أهنئك على تسلمك رئاسة هذا المحفل المهيّب. إننا على ثقة من أن خبرتك الدبلوماسية ومزاياك الشخصية سوف تتيح إحراز تقدم كبير، حتى في لحظات صعبة من قبيل ما نعيشه اليوم.

أود أن أشكرك وأشكر الوفود على كلمات الترحيب الرقيقة وأن أعرب عن التزامي الشخصي بالعمل في هذه الهيئة التي أشعر بتعلق شديد بها. ففيها خضت تجربتي الأولى في مجال الدبلوماسية قبل ما يزيد على عشرة أعوام حين كنت لا أزال سكرتيرة ثانية. وما أسف له أن المؤتمر لا يزال في نفس المأزق الذي كان فيه قبل 10 سنوات، لكنني على يقين من أنه سوف يتسنى لنا بفضل تجربتك القيمة إيجاد سبيل للخروج من هذا المأزق المؤسف.

وأود أيضاً أن أعلن أن بلدي مستعد لبذل قصارى جهده في سبيل إحراز تقدم ملموس في مؤتمر نزع السلاح. فكوبا تؤيد تفعيل مجمل آلية نزع السلاح على أمثل نحو، بما يشمل إطار مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. ونحن في الوقت نفسه على يقين من أن حالة الشلل الواضحة التي تعترى جانباً هاماً من هذا النظام إنما تعزى لا إلى أساليب العمل، بل أولاً وأخيراً إلى عدم وجود إرادة سياسية لدى عدد من الدول لإحراز تقدم حقيقي، خصوصاً فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وهو الموضوع الذي سوف نناقشه اليوم في هذه الجلسة العامة.

إن كوبا تعلق أهمية كبيرة على إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات والمداولات المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسلح. وأود بشكل خاص أن تؤكد مجدداً أننا نعلق أبلغ الأهمية على تحقيق نزع السلاح النووي.

إن القلق يساورنا إزاء الفكرة التي طرحها البعض بتهميش مؤتمر نزع السلاح لصالح محافل وعمليات بديلة للتفاوض على معاهدات نزع السلاح. والإقدام على ذلك سيمثل خطوة خطيرة إلى الوراء. فحل المشكلة لا يكمن في الشروع في إهمال هذا المحفل أو التقليل من شأنه، بل على العكس. فنحن اليوم مسؤولون أكثر من أي وقت مضى عن الحفاظ عليه وتقويته. وتعيد كوبا تأكيد أهمية التعددية بوصفها المبدأ الذي تركز عليه مفاوضات نزع السلاح.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد في أقرب وقت ممكن برنامج عمل واسعاً ومتوازناً يعكس الأولويات الحقيقية لمسألة نزع السلاح. وهذه الهيئة جاهزة للشروع فوراً وعلى نحو متواز في التفاوض بشأن وضع معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها، ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل كوبا، ومعاهدة أخرى تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وبلدي يؤيد أيضاً الشروع في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح لوضع معاهدة متعددة الأطراف غير تمييزية قابلة للتحقق الفعال تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

في الوقت نفسه، نظل على قناعتنا بأن من شأن التفاوض من أجل وضع معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية أن يشكل تدبيراً إيجابياً، لكنه تدبير يظل قاصراً ما لم تحدد خطوات لاحقة تفضي إلى نزع السلاح النووي.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة سيعقد في نيويورك على مدى الأيام القليلة المقبلة. وتمثل تجارة الأسلحة مسألة مركبة تظل الآراء فيها منقسمة انقساماً شديداً. لهذا السبب، ناشدت كوبا مجدداً الدول كافة التصرف انطلاقاً من أهداف معقولة قابلة للتحقيق. ويتعين أن يكون أي من المعايير أو البارامترات المنصوص عليها في المعاهدة فيما يتعلق بنقل الأسلحة دقيقاً وموضوعياً وشفافاً وقابلاً للتنبؤ وللتطبيق المتساو. ولن تؤيد كوبا أي معيار قد تطبقه دول معينة على نحو تمييزي أو انتقائي بهدف فرض شروط أو ممارسة ضغوط.

ويتعين على المعاهدة المستقبلية أن تكون منسجمة بالكامل مع المبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

كذلك، من الأهمية بمكان ألا يمس الصك المستقبلي الحق في الدفاع المشروع أو أن يحد منه بأي شكل من الأشكال، على نحو ما هو مجسد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بكوبا، فإن نجاح المؤتمر المقبل يكمن في وضع صك يكون حصيلة عملية شفافة قائمة على الإشراف، ويعكس كما ينبغي مواقف جميع الدول وهواجسها ويكون مقبولاً من الجميع. هذا هو السبيل الوحيد إلى صياغة معاهدة بشأن تجارة الأسلحة تكون متينة ومتوازنة ومقبولة من الجميع، وبالتالي فعالة.

إن الأمن الدولي معرض للتهديد بفعل وجود أسلحة نووية، وبقاء الجنس البشري متوقف على إزالة تلك الأسلحة بالكامل. لذا، يشكل التقدم صوب إزالة المخزون النووي العالمي وحظره بالكامل مسألة ذات أولوية. وينبغي إيلاء نزع السلاح النووي الأولوية في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي ينبغي أن يتمثل هدفه في استهلال مفاوضات عاجلة لوضع اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها، وتمهد السبيل لتدميرها بما يفرضي إلى إزالتها على نحو كامل وغير تمييزي وقابل للتحقق ووفقاً لجدول زمني دقيق.

ونزولاً عند اقتراح البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، اتخذت الجمعية العامة، للمرة الأولى في تاريخها، قراراً في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن موضوع نزع السلاح النووي، وهو اجتماع تقرر عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣.

وتأمل كوبا في أن يقرنا هذا الاجتماع خطوة من هدف تحقيق نزع السلاح النووي، وهي تشجع جميع الدول على المشاركة على أعلى مستوى ممكن في هذا اللقاء.

وأخيراً، أود أن أؤكد لك مرة أخرى، سيدي الرئيسة، دعمي غير المشروط واستعداد الوفد الكوبي للتعاون معك في أداء مهامك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها وعلى كلماتها اللطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا الموقر، السفير رافيناها باندوكابهايا أرياسينها.

السيد أرياسينها (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، لما كانت هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال رئاستك، أود أن أهنيئتك على تسلمك مهام الرئاسة وأن أعرب لك عن تقديري على طريقتك في تسيير مناقشات مؤتمر نزع السلاح والأسلوب المنفتح والشفاف والقائم على الإشراف الذي انتهجته أثناء ولايتك. وفيما يقر وفد سري لانكا بمبادرتك إلى استشارة الدول الأعضاء في دفع عجلة عمل المؤتمر إلى الأمام، يود هذا الوفد أن يؤكد لك دعمه وتعاون الكاملين في هذه المهمة غير السهلة، وأنه يضع ثقته في قيادتك. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بعودة سفيرة كوبا الموقرة إلى محفلها.

إن سري لانكا تعلق أهمية كبرى على مؤتمر نزع السلاح الذي يمثل المحفل التشاوري المتعدد الأطراف الوحيد. وفي هذا السياق، نعرب عن خيبة أملنا لإخفاق المؤتمر مجدداً في الوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ولا بد للدول الأعضاء من مواصلة بذل جهود متضافرة للوصول في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. إن وفد بلدي على

يقين ثابت من أن اعتماد برنامج عمل لا يمكن أن يتم إلا عن طريق بناء الثقة والمساواة في احترام أمن جميع الدول الأعضاء.

ويظل موضوع نزع السلاح النووي يحتل أولى أولويات سري لانكا في عمل المؤتمر. ولا يزال القلق يساور وفد بلدي إزاء وجود الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها، كونها تشكل خطراً على البشرية. إن التزام سري لانكا بإزالة الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية ينعكس في الالتزامات المعقودة في إطار المعاهدات الدولية في ميدان نزع السلاح. وإني أؤمن بأن وجود خطة شفافة ومستدامة وموثوقة لنزع السلاح النووي على أساس متعدد الأطراف إنما يشكل ضرورة من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وسري لانكا، بوصفها بلداً ملتزماً بنزع السلاح الكامل، لتشجع الدول الأعضاء على التفاوض بشأن الاتفاقية الشاملة للأسلحة النووية.

وتؤيد سري لانكا أيضاً الدعوة إلى عقد الدورة الخاصة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بغية النظر في المسائل المتصلة بنزع السلاح ومناقشتها، ولا يزال يساورها الشعور بخيبة الأمل إزاء استمرار غياب توافق بشأن عقد تلك الدورة. إن أهمية تعزيز آلية نزع السلاح النووي قد تجلت من خلال الأحداث الأخيرة التي انتهكت قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ لعام ٢٠٠٩. وسري لانكا تشجع باستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية على نزع أسلحتها النووية في أقرب فرصة ممكنة.

ويرى وفد بلدي أن ثمة ضرورة ملحة للوصول إلى اتفاق مبكر بشأن وضع صك شامل غير مشروط وملزم قانونياً لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لجهة عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وفي هذا الصدد، لا بد من استهلال مفاوضات لإزالة الأسلحة النووية بالكامل ضمن إطار زمني محدد. وأثناء انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة، تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك. ويعتقد بلدي أن ذلك سوف يوفر فرصة للدول الأعضاء لكي تواصل مناقشتها بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وأود أن أؤكد مجدداً أن من الأهمية الحيوية أن يشرع المؤتمر في عمله الموضوعي على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن. ونحن نرى أن من شأن مناقشات تركز على جميع بنود جدول الأعمال أن تفضي إلى فهم أفضل لمواقفنا وأن تساهم في التقدم إلى الأمام.

وأختتم، سيدتي الرئيسة، بالتمني لك بالنجاح في رئاستك لمؤتمر نزع السلاح، متعهداً بأن تقدم سري لانكا كامل تعاونها لك في أدائك لولايتك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير سري لانكا الموقر على بيانه وعلى كلماته اللطيفة. أعطي الكلمة لممثل آيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، السيد أندراس كوس.

السيد كوس (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن البلدان التالية تضم أصواتها إلى هذا الإعلان: كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا وألبانيا وجمهورية مولدوفا.

سيدتي الرئيسة، بادئ ذي بدء أود أن أهنئك على تسلمك مهام الرئاسة، وأن أعرب لك عن التزامنا بتأييد أنشطتك بالكامل. ففي البيان الذي أدلينا به في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بينا وجهات النظر العامة للاتحاد الأوروبي بشأن الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. وما زال يساورنا شعور بالضييق إزاء تواصل المأزق. وإننا نثني على جهودك وجهود فريقك في دفع عجلة العمل إلى الأمام. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا للجهود التي بذلها السفير ديكاني ممثل هنغاريا وفريقه في هذا الصدد. دعونا نشدد مجدداً اليوم على أن تبادل الآراء بشأن المسائل الرئيسية ليس بديلاً لنقطة تركيزنا الأساسية المتمثلة في اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يفضي إلى مفاوضات. إنه لا يجدر بنا أن نوجد انطباعاً بأن مؤتمر نزع السلاح آخذ في التقدم في حين أنه لا يتقدم.

وبالعودة إلى موضوع اليوم، يود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد التزامه بالجهود التي تبذل عالمياً سعياً إلى إقامة عالم أكثر أماناً للجميع وتهيئة الظروف لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار. ويواصل الاتحاد الأوروبي النظر إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن كونه عنصراً هاماً في الماضي في تطوير تطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إننا نعيد تأكيد تأييدنا الكامل وغير المشروط للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وبالنظر إلى مخاطر الانتشار الراهنة، نحن على يقين من ضرورة الحفاظ على تلك المعاهدة وتعزيز سلطتها وسلامتها أكثر من أي وقت مضى.

ونحن لا نزال على التزامنا بالسعي إلى نزع السلاح النووي. والاتحاد الأوروبي لا يفتأ يشدد على ضرورة الاستمرار في خفض المخزونات العالمية للأسلحة النووية بالإجماع، وخصوصاً من جانب الدول ذات المخزونات الأكبر، مع مراعاة مبادئ اللارجعة والشفافية والقدرة على التحقق المسترشد بها في جميع التدابير المتخذة في مجال نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة، بوصفها مبادئ تساهم في إقامة سلام وأمن واستقرار دولي والحفاظ على ذلك السلام والأمن والاستقرار. لذا، نرحب بالشفافية التي المتعاطمة التي يبديها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بشأن الأسلحة النووية التي تحوزها، ونناشد الدول الأخرى أن تحذو حذوها.

لقد مهدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، التي عقدت العام المنصرم في فيينا، السبيل لبداية سلسلة لأعمال الدورة الاستعراضية. ونحن على أمل في أن تتمكن

خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية، التي ستعقد في جنيف بعد بضعة أسابيع، من رؤية مزيد من التقدم في تقييم تنفيذ جميع عناصر خطة العمل الرامية إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث. والاتحاد الأوروبي لا يزال على التزامه بمساعدة الرئيس المعين، السفير فيروتا، في جهوده من أجل إنجاح الدورة.

ولقد لاحظنا مع الأسف تأجيل المؤتمر المتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي كان مقرراً عقدها في عام ٢٠١٢، وفقاً لقرار مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التحضيرات الجارية لإنجاح المؤتمر بمشاركة جميع دول المنطقة والجهود الحثيثة التي يبذلها السفير لايفاً لتهيئة التربة في هذا الصدد. ونأمل أن يتسنى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن من هذا العام. ويواصل الاتحاد الأوروبي سعيه الحثيث من أجل تأييد هذه العملية، وخصوصاً من خلال مجموعة عدم الانتشار وسلسلة الحلقات الدراسية المعقودة بهذا الشأن، من قبيل ما نظم في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

إن المجتمع الدولي ما زال يواجه تحديات كبرى تتعلق بالانتشار يتعين التصدي لها بحزم بغية الحفاظ على مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها. إن التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أدانها المجتمع الدولي، حيث إنها تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين والإقليميين وتحدياً سافراً للمبادئ المنصوص عليها في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أدان مجلس الاتحاد الأوروبي، في الاستنتاجات التي أعلنها في ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣، أشد الإدانة تلك التجربة النووية التي تشكل انتهاكاً واضحاً للالتزامات الدولية المنصوص عليها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ و ١٨٧٤ و ٢٠٨٧، وطالب بيونغيانغ بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب. وبالإضافة إلى الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٠٨٧، قرر الاتحاد الأوروبي المضي في تعزيز الجزاءات المتخذة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق اعتماد تدابير مستقلة خاصة بالاتحاد الأوروبي. ويناشد الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن جميع برامجها الحالية المتعلقة بالقذائف النووية والتسليحية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، والتعاون مجدداً بشكل بناء مع المجتمع الدولي، لا سيما أعضاء مباحثات الأطراف الستة، في العمل على تحقيق سلم وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية بما يفضي إلى خلوها من الأسلحة النووية.

وقد تعاظمت المواجهات الدولية فيما يتعلق بالطبيعة السلمية البحتة للبرنامج النووية الإيراني، في ضوء التقارير الأخيرة الصادرة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يزال هدف الاتحاد الأوروبي متمثلاً في تحقيق تسوية طويلة الأجل يتم التفاوض بشأنها. ولا تزال مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الثلاث والدول الثلاث - أي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية - بقيادة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية، على صلابتها ووضوحها ووحدها في السعي إلى تحقيق تسوية

دبلوماسية سريعة لما يساور المجتمع الدولي من هواجس بشأن الطبيعة السلمية البحتة لبرنامج إيران النووي، استناداً إلى نظام عدم الانتشار، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذاً كاملاً.

ففي ٢٦ شباط/فبراير، طرحت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الثلاث والدول الثلاث في ألماني، كازاخستان، اقتراحاً منقحاً متوازناً ومنصفاً لاتخاذ أول خطوة لبناء الثقة. ويعالج العرض الهواجس الدولية المتعلقة بالطبيعة السلمية البحتة للبرنامج النووي الإيراني، لكنه يستجيب أيضاً للأفكار الإيرانية. ونأسف لكون اجتماع ألماني لم يكن مناسباً لاتخاذ إيران خطوات ملموسة وإحراز تقدم ملموس. لذا، نحث إيران على الانخراط بجدية واتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة تعيد بناء الثقة.

دعوني أشدد على أن الاستهلال الفوري والإنجاز المبكر للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لوقف المواد الانشطارية، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، والتي تكرر ذكرها في الوثيقة CD/1864، لا يزالان يشكلان أولوية واضحة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إن إطلاق هذه المفاوضات وإنجازها يتسمان بطابع عاجل وهام كونهما يشكلان خطوة أساسية في السعي إلى إقامة عالم أكثر أماناً للجميع وإيجاد الظروف من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً للغايات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كافة تؤيد قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التفجير النووي. وتمثل الآلية المنشأة بموجب القرار مساهمة مفيدة في مساعدة مؤتمر نزع السلاح من دون تقويض سلطته ودوره الأساسي في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتسم بأهمية حاسمة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتشكل أولوية أولى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد، لا سيما الدول المتبقية الوارد ذكرها في المرفق ٢، المبادرة إلى ذلك في أقرب فرصة ممكنة. ورهنأً بدخول المعاهدة حيز النفاذ، يناشد الاتحاد الأوروبي الدول كافة تجميد عمليات التفجير المندرجة في إطار تجارب الأسلحة النووية أو سواها من التفجيرات النووية، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض غرض المعاهدة والهدف منها.

وختاماً، أود أن أعيد تأكيد التزامنا إزاء مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح في إطار المجتمع الدولي. ومن الواضح أن اعتماد برنامج عمل سوف يتطلب جهوداً سياسية حثيثة من جانبنا جميعاً. وإننا لنأسف أن يكون المؤتمر قد فشل حتى الآن في الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ونؤكد مجدداً التزامنا بالمشاركة البناءة، ونحث الآخرين على القيام أيضاً بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل آيرلندا الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي على بيانه وعلى كلماته اللطيفة. أعطي الآن الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الموقر، سعادة السفير ألكسي بورودافكين.

السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدتي الرئيسة، لما كانت هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذا المؤتمر تحت قيادتك، اسمحي لي بأن أهنيك على تسلمك هذا المنصب الهام وأن أعرب عن الأمل في أن يتوصل المؤتمر في ظل توجيهك إلى إحراز تقدم في الوفاء بولايته.

لقد أعلن الاتحاد الروسي مراراً استعداداً لمناقشة جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

علاوة على ذلك، نعتبر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل الأداة الرئيسية لتحقيق غرض تخليص العالم من الأسلحة النووية. وإننا نسلك نهجاً مسؤولاً وشاملاً إزاء الوفاء بالتزاماتنا بموجب مكونات المعاهدة الثلاثة جميعها. وفي إطار العملية الاستعراضية، يقدم بلدي بانتظام تقارير وطنية عن تنفيذ أحكام تلك المعاهدة كافة، بما في ذلك المادة السادسة.

لقد نفذنا بالكامل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي أتاحت لنا إزالة طبقة كاملة من القذائف النووية. ونحن على يقين من أن من شأن تنفيذ المبادرة الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة أن يعزز الاستقرار العالمي والإقليمي.

كذلك، وفي بلدنا بالكامل بالتزاماته بموجب معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ١٩٩١، والتي دشنت فصلاً جديداً في تنسيق عمليات خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والتحقق منها، وكذلك في إطار معاهدة موسكو المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢.

وفي المرحلة الحالية، تتمثل أولويتنا في هذا المجال في تنفيذ المعاهدة الدولية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير المضي في خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتي دخلت حيز النفاذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وتطبيق المعايير والمفاهيم وتدابير المراقبة التي تنطوي عليها.

وإلى جانب الأسلحة النووية الاستراتيجية، خفض الاتحاد الروسي مرات عدة بشكل ملموس من أسلحته النووية غير الاستراتيجية. وفي المرحلة الراهنة، لا تصل نسبة قدرات الاتحاد الروسي إلى ٢٥ في المائة مما كان يملكه الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١. أضف إلى ذلك أن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية قد حولت جميعاً إلى فئة الأسلحة غير المنتشرة، وهي موجودة استثنائياً ضمن حدود إقليمنا الوطني، وهي مركزة في مواقع تخزين مركزي حيث سلامتها مكفولة.

وإننا نرى أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل أداة هامة في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وتوطيد نظام عدم الانتشار الدولي.

ومن الأهمية تنفيذ فكرة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وسواها من أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ونحن على ثقة من أن من شأن إقامة تلك المناطق على وجه الاستعجال أن يساعد على كفاءة إيجاد حل شامل لمشكلتي عدم الانتشار ودعم السلم والاستقرار في المنطقة دعماً فعالاً. وفي هذا الصدد، يساورنا أسف عميق لكون المؤتمر لم يعقد في عام ٢٠١٢ بخلاف ما نصت عليه تلك القرارات. بيد أننا نعكف، بوصفنا إحدى الجهات المشاركة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط في إطار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في البلاد لعام ١٩٩٥، على بذل جهود حثيثة، بالتعاون مع سائر رعاة المؤتمر والمنسق الخاص السيد لايفاف، بغية عقد مؤتمر في المستقبل القريب.

إننا نرى أن توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية جغرافياً يكتسي أهمية في سياق تسوية مشكلة الضمانات الأمنية الملزمة قانونياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإننا نؤيد معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ونحن مستعدون للعمل مع كلي شريكينا في مجموعة الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ودول المنطقة بشأن الصيغة القانونية لتلك المعاهدة. ونحن نرى أن إنجاز الصيغة القانونية الدولية لنص يتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا يتسم بالأولوية.

وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة في مجال نزع السلاح النووي، نرى أن خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تشكل خريطة طريق. وأود أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي سوف يبادر في نيسان من هذا العام، هنا في جنيف، إلى عقد المؤتمر المقبل للدول الخمس الأعضاء بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وسوف ننظر بوجه خاص خلال المؤتمر في البلاغات الواردة من الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التدابير المتخذة تنفيذاً للالتزامات المعقودة بموجب المعاهدة في مجال نزع السلاح. في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان التشديد على أننا نعتقد بضرورة اتخاذ إجراء شامل لتفعيل بنود الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ في إطار من التعاون الوثيق. وتقع المسؤولية عن تنفيذ خطة العمل على عاتق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار كافة.

لذا، يساورنا القلق إزاء التوجه المتمثل في الابتعاد عن خطة العمل المتفق عليها، ومحاولات تأويلها على نحو مخالف أو سلوك نهج انتقائي تجاه تنفيذها، بما يشمل فرض التزامات إضافية ونزع الطابع الشرعي لا عن استخدام الأسلحة النووية فحسب، بل وحيازتها، والغريب أن مقدمي تلك الأفكار هم من بلدان تنتمي إلى تحالفات تسترشد بالشرائع النووية. وإننا نعتقد أن تلك الأفكار تشتت الانتباه عن الخطوات العملية المتمثلة في إيجاد ظروف للمضي في

تقليص الترسانات الدولية. واستناداً إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، اتخذت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن قرار عدم المشاركة في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود حالياً في أوصلو.

إننا على يقين من أن مناقشة مسائل نزع السلاح النووي ينبغي أن تتم في إطار مؤتمر نزع السلاح، بمشاركة جميع الدول الحائزة للإمكانات النووية وبناء على توافق في الآراء، بغية حماية مصالح الأمن القومي لكل دولة من الدول. وإننا نشاطر الهاجس الذي أعرب عنه لجهة عدم إفلاح المؤتمر في الشروع في مفاوضات على مدى ما يزيد على عشرة أعوام. ونحن متيقنون أيضاً من أن القرار المتخذ في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة سوف يؤدي في واقع الأمر إلى تفتيت بنود جدول أعمال المؤتمر في العديد من الميادين. ومن شأن ذلك أن يسفر عن تجزئة عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف على نحو يفضي إلى انخيار مجمل آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أن القضايا التي تمس المسائل الحيوية للأمن القومي للدول لا يمكن بل لا يجدر البت بها عن طريق التصويت فحسب. وفي حين أن تجاهل هذا الأمر قد يخلق انطباعاً زائفاً بالتقدم إلى الأمام، فإنه يؤدي في واقع الأمر إلى مزيد من التفرقة وإلى تفاقم حدة التوتر الدولي. وفي الواقع، كان ذلك السبب الذي دفعنا إلى عدم تأييد إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بنزع السلاح النووي في إطار الجمعية العامة، ولن نشارك نحن في ذلك الفريق.

لقد ذكرنا مراراً أننا لا نعترض على استهلال مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، رغم قناعتنا بضرورة أن تتم المناقشات بشأن تلك المسألة - بل المفاوضات نفسها - في إطار مؤتمر نزع السلاح، إذا ما أردنا بحق أن نصل إلى اتفاق شامل لصالح الدول كافة. إن محاولات الاستعاضة عن العمل الذي تشارك فيه الأطراف المعنية كافة بأنشطة فريق خبراء محدود لن تقرنا من النتيجة. لذا، امتنعنا عن التصويت على جزء قرار الجمعية العامة الذي ينشئ فريق خبراء حكومياً معنياً بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإننا لا نرى أي فرق جوهري بين المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح ومناقشة ذلك الموضوع في إطار الفريق المذكور.

إن الاتحاد الروسي على استعداد للتقدم في سبيل تحقيق خفضات قابلة للتحقق ولا رجعة فيها في مجال الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، نعتقد أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا في سياق عملية تدريجية شاملة ومن خلال التقدم باتجاه "معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل"، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وينبغي أن يكون واضحاً أن عملية نزع السلاح النووي، أو غيرها من أنواع الأسلحة، لا تتم إلا في ظل ظروف مؤاتية وrehناً بالوفاء بمبادئ أساسية، أهمها صيانة الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وعدم تجزئة الأمن، وتفادي محاولات الهيمنة من خلال استعمال القوى العسكرية أو تعزيز الأمن الخاص بطرف من الأطراف على حساب أمن الآخرين. إن إقامة عالم

آمن يتطلب تسوية سلسلة كاملة من المسائل، من بينها منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ورفض الخطط الأحادية لإقامة منظومة عالمية للأسلحة المضادة للقذائف الباليستية، وكفالة دخول المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية حيز النفاذ، وإزالة الاحتلال الكمي والنوعي في الأسلحة التقليدية في أوروبا، وانهاج عملية تدرجية يبذل في إطارها جميع الدول الحائزة للقدرات النووية جهوداً من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

إن حل تلك المشاكل الكبرى يتطلب جهوداً متضافرة من جانب المجتمع الدولي. والاتحاد الروسي مستعد للانضمام إلى ذلك المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه وكلماته اللطيفة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية الموقرة، سعادة السفيرة جوان أدامسون.

السيدة أدامسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): تضم المملكة المتحدة صوتها إلى البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن نزع السلاح النووي يشكل موضوعاً هاماً بالنسبة للمملكة المتحدة، ويشكل مؤتمر نزع السلاح المحفل الأبرز الذي يتناول فيه المجتمع الدولي مسائل نزع السلاح النووي، ما يفسح المجال أمام قول الكثير. ولصالح توفير الوقت، سوف أعمم كلمتي الكاملة لكنني سألخص النقاط الأساسية. وإن كنت لا أتلو عليكم نقطة من النقاط فليس لأنني لا أقيمها بقدر النقاط الأخرى، بل حفاظاً على صبركم.

لطالما التزمت المملكة المتحدة بمهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نواصل دورنا الفعال في المساعدة على إيجاد مناخ دولي لا يشعر فيه أي دولة من الدول بالحاجة إلى الأسلحة النووية. لكننا ما زلنا للأسف بعيدين عن هذا الهدف، إذ لا يزال ثمة العديد من الترسانات النووية الكبرى، وقد ازداد عدد الدول المسلحة نووياً بدلاً أن يتناقص، وثمة خطر ملموس من بروز دول مسلحة نووية جديدة. وثمة عدد من البلدان الحائزة للأسلحة النووية أو الساعية إلى حيازتها في مناطق تعاني من قدر خطير من انعدام الاستقرار أو أنها معرضة للتوترات الإقليمية، ما يفسح المجال أمام بروز تهديد نووي جديد رغم انتهاء الحرب الباردة.

وفيما لا يزال ثمة مخاوف من اتساع عملية الانتشار، وفي حين أن دولاً أخرى ما زالت تحتفظ بترسانات أسلحة نووية أكبر بكثير، أوضحنا أن المملكة المتحدة سوف تحتفظ بأقل عدد ممكن من الأسلحة النووية الرادعة الموثوقة، بوصف ذلك الضمانة الأخيرة لأمننا.

وفي عام ٢٠٠٧، تم في إطار برلمان المملكة المتحدة مناقشة قرار بشأن مواصلة برنامج تجديد الرادع النووي للمملكة المتحدة، ووافقت أغلبية واضحة على ذلك القرار. وقد بينت حكومة بلدي في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجي في عام ٢٠١٠ أن المملكة المتحدة

سوف تحتفظ بالقوة الرادعة المتمثلة في الغواصات وتباشر بالعمل على إحلال ما لديها من مخزونات، من قبيل الغواصات التي سوف تخرج من إطار الخدمة في العشرينات من الألفية الثانية. وسوف تواظب المملكة المتحدة على انتهاج تلك السياسة.

ولا يزال العمل جارياً على وضع دراسة تعرف بدراسة ترايدنت المتعلقة بالبدائل، وينتظر أن تقدم تقريرها إلى رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء في النصف الأول من هذا العام. ولا يزال الوقت مبكراً للتكهن باستنتاجات دراسة ترايدنت للبدائل. وسوف يتم في الوقت المناسب نشر وثيقة غير مصنفة سرية بشأن تلك الدراسة، وسوف يسرني أن أشاطر المؤتمر فحوى تلك الوثيقة.

هذه هي إذن سياستنا بشأن رادعنا النووي. دعوني أتحدث الآن عن نزع السلاح. يطلب البعض أحياناً من المملكة المتحدة اتخاذ إجراء يضاهي كلامنا. والسجلات تدل على أنه سبق لنا أن اتخذنا إجراءات هامة. فقد انتقلنا من العيش في عالم تحفه عشرات آلاف الرؤوس النووية الجاهزة في أي لحظة للانطلاق دون إنذار خلال الحرب الباردة إلى عالم قلصت فيه الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها وتوقفت عن استهداف أي كان بها، كما قلصت من تأهبها العملي. وقد شهدنا مؤخراً، في عام ٢٠١٠، التوقيع على اتفاق معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وهما الدولتان الحائزتان لأكبر مخزونين نوويين حتى الآن. فبموجب هذه المعاهدة، اتفق البلدان على خفض عدد حاملات القذائف النووية الاستراتيجية بمقدار النصف والحد من عدد الرؤوس الحربية النووية المنشورة إلى مستوى أدنى بما يناهز الثلثين مما اتفق عليه في عام ١٩٩١.

وفي السنة نفسها، شهدنا اتفاق أول خطة عمل شاملة بشأن معاهدة عدم الانتشار، أعاد فيها الموقعون الـ ١٨٩ جميعاً تأكيد التزامهم بالمعاهدة وتعهدوا بإحراز تقدم ملموس باتجاه تحقيق الغاية المشتركة المتمثلة في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وبموجب هذه الخطة، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية جميعاً بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي، بما في ذلك خفض المخزونات العالمية الإجمالية والمضي في التقليل من دور وأهمية الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية. وفي السنة المقبلة، سوف نبين للعموم، في إطار الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار الذي سوف يعقد في نيويورك، كيف توصلنا إلى إحراز تقدم بشأن خطة العمل تلك.

وسجل المملكة المتحدة نفسها بشأن نزع السلاح النووي يتسم بالمتانة.

فقد حققنا خفضاً كبيراً في عدد الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة. فقد نزعنا خلال العقدین الأخيرین غاية الاستهداف عن أسلحتنا النووية ووضعناها في وضعية تأهبية تفصح مهلة عدة أيام. وقد انطلقنا من ذلك السجل المتين لنعلن في استعراضنا الدفاعي والأمني الاستراتيجي لعام ٢٠١٠ بأننا نقوم بخفض احتياجاتنا من الرؤوس الحربية النووي المتاحة عملياً من أقل من ١٦٠ إلى ما لا يزيد على ١٢٠، بما أدى إلى خفض مخزونائنا الإجمالية إلى

ما لا يزيد على ١٨٠ وخفض عدد الرؤوس النووية المحمولة على ظهر الغواصات من ٤٨ إلى ٤٠ وعدد القذائف الجاهزة إلى ما لا يزيد على ٨. وتتمثل سياستنا في الاحتفاظ بقدرة رادعة موثوقة دنيا وفي أن المملكة المتحدة لن تنظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى المتمثلة في الدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في حلف شمال الأطلسي. وهذه أفعال لا كلمات.

ولا شك في أن الأفعال وحدها لن تسفر عما يتوقعه العالم ويطالب به من نتائج. فمن شأن التقدم عن طريق نزع السلاح بشكل متوازن ومتبادل أن يساعدنا وحده على الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا من خلال بناء الثقة بين الدول على نحو يقنعها جميعاً بأن باستطاعتها أن تنزع سلاحها بأمان.

لهذا السبب، حثت المملكة المتحدة على إجراء حوار بين الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن في لندن في عام ٢٠٠٩، حين أكدنا مجدداً دعمنا غير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار ودخلنا في حوار ذي موضوع - هنا اسمحوا لي بأن أعترض عن الإشارة إلى اللورد النيل فنحن هنا لسنا في مجلس اللوردات - يهدف إلى بناء ما يلزم من تفاهم متبادل يساعدنا على الدفع بتعهداتنا المشتركة في مجال نزع السلاح النووي. وقد عقدنا منذ ذلك الحين حوارين آخرين، واحداً في باريس عام ٢٠١١ وآخر في واشنطن العام الفائت، واجتمعنا في الفترة الفاصلة بينهما لمناقشة مسائل نزع السلاح.

وسوف يعقد الأعضاء الخمسة مؤتمراً رابعاً تستضيفه روسيا في نيسان/أبريل من هذا العام. وبغية الوصول بقيمة هذا الحوار الجاري إلى أقصى حد، من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم في المؤتمر المقبل. إذ علينا أن نكون قادرين على تبيان قدر من التقدم عبر سلسلة من المسائل، فيما يتعلق خصوصاً بخططنا الهادفة إلى الإبلاغ عن التعهدات التي أخذناها جميعاً على أنفسنا في خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار. فهذه مسألة يتطلع المجتمع الدولي إلى مجموعة الخمسة لكي تقود المبادرة، وسوف تكون المملكة المتحدة في قلب الجهود الهادفة إلى تحقيق ذلك.

إن بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها يتسم بقدر متساو من الأهمية إذا ما أردنا إيجاد سبيل واقعي باتجاه نزع السلاح على مستوى العالم. وتحقيقاً لتلك الغاية، بذلنا جهوداً رائدة بالتعاون مع النروج بشأن التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية، وهذا جانب سوف يتسم بأهمية حاسمة في أي نظام مستقبلي لنزع السلاح على مستوى العالم. وهذه المبادرة تمثل المرة الأولى التي تدخل فيها دولة حائزة للأسلحة النووية على هذا النحو المفتوح مع دولة غير حائزة لتلك الأسلحة بشأن مسألة بهذه الحساسية.

وقد تعلمنا نحن والنرويج الكثير من خلال تلك المبادرة بشأن كيفية تمكن الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية من العمل سوية وبفعالية سعياً إلى تحقيق غايتنا المشتركة. وقد شاطرنا الدول الخمس الأعضاء وعدداً من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما تعلمناه حتى

الآن، بما في ذلك خلال الإحاطة التي عقدت السنة الماضية في إطار اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في فيينا. وسوف نواصل مشاطرة التطورات بقدر تقدمنا في العمل. ونحن عاكفون، بناء على تلك السابقة، على التشاور مع البرازيل بشأن إقامة حوار يركز على نزع السلاح. وإننا ننظر إلى تلك الحوارات مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بوصفها جزءاً من مساهمتنا في بناء البيئة المؤاتية لنزع السلاح المتعدد الأطراف، أي الكلمة المقرونة بالفعل.

إن عدداً كبيراً من البلدان مجتمع اليوم في أوصلو لمناقشة الآثار الإنسانية الناجمة عن تفجير نووي. بيد أن المملكة المتحدة وسائر الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن غير حاضرين وسوف أبين السبب.

فعلى نحو ما سلف لي ذكره، تظل المملكة المتحدة على التزامها الصارم بمهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وقرارنا المتعلق بالحضور هذا الأسبوع لا يغير أي جانب من ذلك على الإطلاق.

إن الموضوع قيد المناقشة في أوصلو على جانب كبير من الجدية. ونحن نتفهم الآثار الخطيرة لاستخدام السلاح النووي وسوف نواصل إيلاء أعلى أولوياتنا لتجنب مثل هذه الطوارئ. إن من مصلحة جميع الأمم كفالة عدم نشوب أي حرب نووية لأنه لن يكون هنالك أي رابع في مثل ذلك النزاع.

إننا نعتقد أنه ينبغي تركيز جميع جهودنا في الآونة الحالية على تهيئة مؤتمر نزع السلاح للعمل من جديد على نحو يمكننا من اعتماد برنامج العمل الشامل بما يتيح لنا التقدم باتجاه نزع السلاح النووي. وبالنسبة للمملكة المتحدة، تتصدر مسألة التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أولى أولوياتنا، بيد أننا أبدينا جانباً كبيراً من المرونة في استجابتنا لرؤساء المؤتمر حين طلبوا منا الموافقة على شيء مختلف إلى حد ما عن برنامج عملنا المفضل. إننا لسنا في وارد قطع الطريق على نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

إننا نحترم بالكامل من يدير حملات ضد الأسلحة النووية، لكننا نختلف بشأن مسألة مشروعية الأسلحة النووية وكون حظر تلك الأسلحة يشكل الطريق الصحيح للاقترب من إزالة الأسلحة النووية بالكامل. وإنه ليساونا القلق من أن يفضي اجتماع أوصلو إلى الإشاحة بالانتباه والمناقشة بعيداً عما تبين أنه أكثر الوسائل فعالية للتقليل من المخاطر النووية، ألا وهو سلوك نهج عملي تدريجي يشمل جميع الجهات الحائزة للأسلحة النووية الكافة. فبهذه الوسيلة وحدها يمكننا بشكل واقعي إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى نحو ما سبق لزميلي الروسي أن ذكره، نعتقد نحن أيضاً أنه يتوجب على جميع الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار التركيز على تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. ونحن الآن في منتصف السنوات الخمس التي تستغرقها معاهدة عدم الانتشار، لكنه يبدو أن

البعض قد تخلّى عن خطة العمل بدعوته إلى عمليات بديلة سوف تؤدي إلى تقسيم المجتمع الدولي. إن أكثر السبل فعالية في تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار تتمثل في كسر الجمود الحاصل في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وتتمثل إحدى النتائج البالغة الأهمية الأخرى المنبثقة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ في القرار المتعلق بالشرق الأوسط.

وأود أن أشير إلى بيان صادر عن وزير الخارجية ألاستير بورت في تشرين الثاني/نوفمبر قال فيه: "إن الحكومة البريطانية تؤيد هدف إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إننا نأسف لعدم إمكان عقد مؤتمر ناجح يحضره جميع دول المنطقة كما تقرر في عام ٢٠١٢. وسوف يلزم إجراء مزيد من التحضيرات والمشاركة المباشرة بين دول المنطقة لتأمين ترتيبات مرضية للجميع".

وواصل الوزير قائلاً: "إننا ندعم الدعوة إلى عقد مؤتمر في أقرب فرصة ممكنة. ونحن نؤيد بالكامل عمل ميسر المؤتمر بهدف بناء توافق في الآراء بشأن الخطوات المقبلة. وسوف نواصل العمل مع الجهات الداعية الأخرى من شركائنا (الولايات المتحدة، روسيا والأمم المتحدة)، ومع الميسر، ومع بلدان المنطقة، للوفاء بتعهداتنا بعقد مؤتمر بشأن هذه المسألة الهامة في أقرب وقت ممكن".

وفي هذا الصدد، تدرك المملكة المتحدة أن السفير لايفاي يأمل في أن يجمع دول الشرق الأوسط في مشاورات بهدف الإعداد للمؤتمر نفسه. ومن شأن تلك المشاورات أن تكون جسراً إلى المؤتمر وجسراً يجمع بين الأطراف الإقليمية. ولا يمكن لتلك المشاورات أن تكون الخطوة النهائية، بل ينبغي لها أن تكون الخطوة الأولى.

وإضافة إلى تحسين الثقة والتعاون الجماعيين، نحتاج إلى مواصلة جهودنا من أجل جعل عملية استحداث وإنتاج الأسلحة النووية، وخصوصاً من جانب من يشكل تهديداً للأمن الدولي، أصعب ما تكون على الإطلاق. لقد وقعنا وصدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونحن نحث على إنفاذ تلك المعاهدة. وإننا نؤيد بشدة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تؤدي عملياً إلى تقليص الحيز الجغرافي الذي تنتشر فيه تلك الأسلحة.

لقد وقعت المملكة المتحدة وصدقت على البروتوكولات الخاصة بإقامة ثلاث مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي، وفي أفريقيا وفي منطقة جنوب المحيط الهادي، وهي تجهد حالياً مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركائها في مجموعة الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن على التوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك. ونحن نؤيد هدف إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على نحو ما ذكرت، وإننا نواصل الدعوة باتجاه عقد ذلك المؤتمر.

والمملكة المتحدة نشطة أيضاً في السعي إلى الحد من خطر الانتشار الآتي من القطاع النووي المدني، وهي تؤيد بشدة نظام الضمانات الشاملة.

إن المخاطر المترتبة على الانتشار تتسم بطابع حقيقي فعلي. ولقد تذكر المجتمع الدولي هذا الأمر عقب التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً، والتي علقت المملكة المتحدة عليها هنا في الشهر الماضي. وإننا نواصل، بالتعاون مع شركائنا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث، التفاوض مع إيران، ونأمل في أن تستجيب إيران للعرض الذي طرح في ألماتي. ويتعين اتخاذ خطوات ملموسة عاجلة من جانب إيران لإفساح المجال أمام إحراز تقدم.

إن اكتساب دول جديدة للأسلحة النووية ينطوي على خطر بالغ، لكن خطر وقوع معلومات ومواد حساسة في أيدي جهات بخلاف الدول يتسم هو الآخر بنفس الخطورة. وقد أدت المملكة المتحدة دوراً أساسياً في مؤتمر قمة سيول للأمن النووي الذي عقد العام الفائت. وسوف تتولى رئاستنا هذا العام لمجموعة الثمانية ترؤس الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

في الختام، تؤيد المملكة المتحدة بشدة هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وهي ناشطة في المساعدة على بناء مناخ دولي نأمل أن يمضي بنا إلى ذلك الهدف. وقد قدمنا مثلاً رائداً عبر خفض قدرات أسلحتنا النووية وما وفرناه من تطمينات تتعلق بالظروف القصوى البالغة المحدودية التي قد تجعلنا ننظر في استعمال تلك الأسلحة. ونحن نعمل بكد على بناء الثقة المطلوبة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بما يؤدي إلى إحراز تقدم متعدد الأطراف، كما أننا عاكفون على العمل مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بغية السعي إلى التقدم بخطوات إيجابية ملموسة؛ كما أننا ملتزمون التزاماً شديداً بإرساء المدايك العملية لدعم عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف عن طريق جعل عملية استحداث وإنتاج الأسلحة النووية أصعب ما تكون على الإطلاق. وتعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتعزيز نظام عدم الانتشار والأمن النووي مجالات نحن عاملون بل نتخذ إجراءات في إطارها. ولا تزال مساهمتنا في هدف نزع السلاح المتعدد الأطراف قوية وستظل كذلك.

إنني أعتقد أن هذا الالتزام يشاطره العديد من بلدان العالم. لقد تأثرت شديد التأثير بالملاحظات التي أدلت بها سفيرة كوبا في وقت سابق بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. فبالنسبة إلي، تبين معاهدة تجارة الأسلحة أن ثمة نهما كبيراً لدى المجتمع الدولي لإبرام معاهدة داخل نظام الأمم المتحدة. وآمل أن يفرضي ما نفعله في إطار عملية معاهدة تجارة الأسلحة إلى بناء بعض من ثقة قد نقله لاحقاً إلى أجواء مؤتمر نزع السلاح. لذا فإنني أوافقها تماماً الرأي أن علينا حث الجهود أواخر الشهر الحالي في نيويورك من أجل استكمال هذه المعاهدة. وختاماً، سوف

نحترم نحن في المملكة المتحدة كل فرصة ممكنة لمواصلة التزامنا الثابت إزاء إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية على بياها وأعطي الآن الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة السفيرة لورا كندي.

السيدة كندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر على فرصة التطرق إلى مسألة نزع السلاح النووي التي تشكل منذ فترة طويلة مسألة أساسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهي تتصدر أولويات رئيس بلدي.

لقد مضى نحو أربع سنوات على إدلاء الرئيس أوباما كلمته الشهيرة في براغ، التي أعلن فيها التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلم والأمن. ولم يكن ذلك مجرد تعابير جميلة، بل إنها كانت خريطة طريق لمستقبل عملية تحديد الأسلحة النووية، وهي استراتيجية تدريجية متوازنة تأخذ في الحسبان الصورة الأمنية للقرن الحادي والعشرين.

لقد اتخذت الولايات المتحدة الخطوات الأولى بالتعاون مع شركائنا الروس، كما بيّن السفير بورودافكين مؤخراً. إن معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها تشكل أهم اتفاق شامل لتحديد الأسلحة في السنوات العشرين الماضية على وجه التقريب. وحال تنفيذ المعاهدة بالكامل، سوف نصل إلى أدنى مستويات الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنتشرة منذ الخمسينات. وتشير التخفيضات الإجمالية إلى حدوث تخفيض بنسبة ٨٥ في المائة في ترسانة الولايات المتحدة منذ أوج الحرب الباردة. والعمل جارٍ على قدم وساق على تنفيذ المعاهدة، ويوفر نظام التحقق المتين الذي تتسم به المعاهدة قدرة على التنبؤ وقدرًا من الثقة المتبادلة سوف يكونان عنصرين حاسمين في خطط خفض الأسلحة النووية في المستقبل. وعندما وقع الرئيس أوباما في براغ عام ٢٠١٠ على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، شدد على نيته مواصلة عملية خفض في الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنتشرة منها وغير المنتشرة. ونحن عاكفون مع الاتحاد الروسي على إجراء حوار ثنائي يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وزيادة الشفافية على أساس متبادل. فمُنذ بداية الولاية الثانية للرئيس أوباما، أجري عدد من الاتصالات الرفيعة المستوى بين حكومتينا، بما في ذلك بين الرئيسين ووزير خارجيتنا الجديد ونظيره الروسي. ونحن نتطلع إلى عقد قمة مع الاتحاد الروسي في هذا العام.

كما أننا عاكفون على إحراز تقدم هام من خلال العملية التشاورية في إطار الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على نحو ما ذكره عدة زملاء لي. إن هذا الحوار ذا الأولوية العالية والمنظم بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وما يرتبط

بذلك من تحديات التحقق، إنما يساهم في تقدمنا الجماعي باتجاه تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد استضافت الولايات المتحدة في شهر حزيران/يونيه المنصرم مؤتمر واشنطن للدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، وهو ثالث لقاء يعقد في سلسلة مؤتمرات دشتت في لندن، على نحو ما ذكرته زميلتي ممثلة المملكة المتحدة. وإننا نتطلع إلى مواصلة مشاركتنا في المؤتمر المقبل للدول الخمس الأعضاء الذي سيستضيفه الاتحاد الروسي في جنيف في شهر نيسان المقبل، على نحو ما أوضحه السفير بورودافكين. وهذه المؤتمرات إنما تساهم في الحوار السياسي وإيجاد أشكال جديدة من التعاون غير المسبوق بشأن مسائل الأسلحة النووية. وإضافة إلى إتاحة محفل رفيع المستوى لمناقشة السياسات، أتاحت هذه العملية إطلاق سلسلة من فرص تبادل الخبرات خلال فترة ما بين الدورتين. وتعكف الصين حالياً على قيادة فريق عامل مؤلف من الدول الخمسة الأعضاء بشأن التعاريف النووية ومصطلحاتها. كما تعكف مجموعة الدول الخمس الأعضاء على مناقشة نهجنا الوطنية إزاء الإبلاغ في إطار معاهدة عدم الانتشار، كما أننا مستمرون في تبادل الآراء بشأن مسائل التحقق والشفافية.

وقد برهنت الولايات المتحدة عن ريادتها من خلال ما اتخذته من تدابير الشفافية الأحادية. ومن هذه التدابير قيام الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ بنشر أرقام مخزونات الأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة، والتشديد في إطار استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠ على التقليل من دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة. أما بشأن التحديث، فدعوني أؤكد مجدداً على أوضح نحو أن الاستعراض قد بيّن أن الولايات المتحدة لن تستحدث رؤوساً حربية نووية جديدة ولن تدعم إجراء مهام عسكرية جديدة لأغراض الأسلحة النووية.

وتعكف الولايات المتحدة حالياً على إجراء تحليل متابعة دعا إليه استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠ بغية وضع أهداف لعمليات تقليص الأسلحة النووية في المستقبل، تمثيلاً مع المتطلبات الاستراتيجية. وفي إطار الهيكل العالمي الأوسع المرسوم لتقليل مخاطر الأسلحة النووية والإرهاب النووي، تولت الولايات المتحدة أيضاً دوراً قيادياً في الجهود الدولية لتأمين المواد النووية المعرضة للخطر. ونتيجة للمبادرة التي أطلقها الرئيس أوباما لضمان جميع المواد النووية في جميع أنحاء العالم، تم عقد مؤتمري قمة بشأن الأمن النووي، ويتوخى عقد مؤتمر ثالث في لاهاي في آذار/مارس ٢٠١٤.

ومع اقتراب موعد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في جنيف، أود أن أشدد مرة أخرى على التزام الولايات المتحدة بالهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. ونحن نواصل تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ عبر ركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث كافة، ألا وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن الرهان الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي تسعى في إطاره الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نزع السلاح، وتمتنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن استحداث تلك الأسلحة، ويتسنى للبلدان كافة الوصول إلى

منافع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، إنما يرسى معياراً مستداماً يتسم اليوم بنفس الأهمية التي كان يتسم بها لدى استهلال المعاهدة. وثمة تحديات ملحة، إذ لا تزال تساورنا شكوك بالغة إزاء الأطراف التي انتهكت التزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار وقوضت الثقة في نظام عدم الانتشار. إن هذه التحديات إنما تقف مباشرة في وجه هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد كان للمؤتمر دور مركزي في عملية نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ولا يزال إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يحتل الصدارة بالنسبة للولايات المتحدة. ومع تقدمنا على طريق عملية التصديق، نشجع جميع الدول الأخرى على حذو حذونا. وإننا لا نزال ملتزمين بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وهي الخطوة المتعددة الأطراف المنطقية اللاحقة باتجاه نزع السلاح النووي التي سوف توفر لنا أساساً هاماً لعمليات خفض الأسلحة النووية في المستقبل. إن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية إنما تمثل على أكثر من نحو محكاً لعملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وللمؤتمر نزع السلاح نفسه بوصفه محفلاً تفاوضياً. وحيث أننا سوف نناقش هذا الموضوع في الجلسة العامة المقبلة، سوف يكون لدي ما أقوله بشأن هذه المسألة الأساسية في تلك المناسبة.

إننا ندرك أن إخفاقات مؤتمر نزع السلاح قد أدت بالدول إلى البحث عن مخرج آخر. بيد أننا لا نؤيد الجهود غير المستندة إلى توافق الآراء في وضع اقتراحات نزع السلاح النووي من خلال الفريق العامل المفتوح العضوية ولا نرى كيف يمكن لهذه الآلية أن تندرج في إطار توافق الآراء القائم بشأن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار التي اعتمدها معظمنا هنا في نيويورك في عام ٢٠١٠. وبعد تمعن مسهب، قررت الولايات المتحدة بدورها عدم حضور المؤتمر المعني بالآثار الإنساني المترتب على الأسلحة النووية المنعقد اليوم في النرويج، شريكنا وحليفنا الوثيق. إن قرارنا لم يأت عن تسرع، بل تم بالتشاور مع شركائنا في مجموعة الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن التي قررت هي الأخرى عدم الحضور. وأنا بالطبع سوف أتكلم عن رأينا بشأن ما نعتقده نحن، وسوف أدع سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتكلم عن نفسها.

إن الولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك ما يترتب على استعمال الأسلحة النووية من عواقب وهي سوف تواصل إيلاء أولى أولوياتها لتجنب أي استخدام لتلك الأسلحة عن طريق تعزيز الأمن النووي على نطاق العالم بأسره، عاملين، في موازاة ذلك، على إجراء خفضات في الترسانات النووية، بما يشمل السعي إلى عزل مرافق المواد الانشطارية على مستوى العالم ككل. وكما ذكر الرئيس أوباما في اجتماع قمة سيوول للأمن النووي، "يعد الإرهاب النووي أحد أكثر التهديدات الطارئة والخطيرة على الأمن العالمي". وعلى نحو ما تم إيضاحه في استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠، إن من مصلحتنا بل من مصلحة جميع الأمم تمديد سجل عدم استخدام الأسلحة النووية، الذي مضى عليه الآن ٦٨ عاماً، إلى الأبد. كما أنه يتعين أن نتصدى للتحديات الناجمة عن عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسواها من

التحديات التي تطل الأمن الدولي. ونحن نعلم تماماً أن أي استخدام للأسلحة النووية، سواء من جانب دولة أو من جانب إرهابيين، "من شأنه أن يحدث تغييراً أساسياً في حياتنا على نحو لا يمكن تصوره"، كما ذكر الرئيس أوباما في سيوول في نيسان الماضي.

إننا نركز جهودنا وطاقتنا على خطوات عملية نحن عاكفون وآخرين حالياً على اتخاذها بغية خفض ترسانات الأسلحة النووية، مع تعزيز الأمن النووي ونظام عدم الانتشار. إن النهج العملي التدريجي لعملية نزع السلاح قد برهن كونه أكثر الوسائل فعالية في زيادة الاستقرار، وخفض مخاطر الأسلحة النووية والوفاء بالالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار. إن عملية خفض ترسانات الأسلحة النووية تستتبع عملاً أكثر جدية وصعوبة يتعلق بجوانب التدبير والتحقق وسواهما من الجوانب. ومن حسن الحظ أن العمل الممتاز الذي تم ويجري حالياً إنجازه من جانب اللجنة الاستشارية الثنائية المنشأة بموجب المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة الاستراتيجية الهجومية إنما تشير إلى الطريق التي علينا سلوكها للتقدم بإنجازات متينة.

إنني أعلم أن ثمة العديد في هذه القاعة من الدول الأعضاء والمراقبين والشركاء من المجتمع المدني ممن لديهم آراء مخالفة. لذلك، دعوني أشدد على التزامنا رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، حتى ولو كان لدينا خطة طريق مختلفة للتقدم نحو ذلك الهدف. إننا نقيم هذه الشراكة مع الدول الملتزمة ومع أصدقائنا من المجتمع الدولي، كما نتطلع على الفور إلى تقاسم المعلومات على نحو متين بشأن مختلف المساعي المطروحة هنا وفي سياقات أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها. أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر السيد لوران ماسميجان.

السيد ماسميجان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، لما كانت هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال جلسة عامة ترأسينها أنت، يود الاتحاد السويسري أن يهنئك على تسلمك الرئاسة وتأكيد دعمه الكامل لك في أدائك لمهامك. كما أننا ممتنون لك على الشفافية والانفتاح اللذين تمارسين بهما مهامك.

لقد دعوت الوفود إلى مناقشة موضوع محدد هو موضوع نزع السلاح خلال الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. لذا نرغب في أن نغتني الفرصة لإلقاء الضوء على عدد من الجوانب المتصلة بهذا الموضوع.

سبق لسويسرا أن أوضحت موقفها من نزع السلاح النووي في مناسبات عدة في الجلسة العامة، وهي على قناعة من أن الأسلحة النووية لا تساهم في الأمن الدولي بل تمثل خطراً كبيراً عليه وتطرح تهديداً لأمن الدول والأفراد. ويجب التعامل مع نزع السلاح النووي بوصفه أولوية نظراً للخطر الذي تمثله الأسلحة النووية على البشرية. كما أن نزع السلاح النووي يتسم بأهمية أساسية، كون استمرار دول معينة في حيازة الأسلحة النووية سوف يفضي لا محالة إلى انتشار تلك الأسلحة في المستقبل.

ونظراً إلى الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار وجود عدة آلاف من تلك الأسلحة في المخزونات اليوم. ويساورنا القلق أيضاً إزاء وجود عدد كبير من تلك الأسلحة في مرافق حالة التأهب فيها عالية ويمكن أن تُطلق في غضون دقائق. علاوة على ذلك، تعمل دول نووية معينة على زيادة مخزوناتهما، فيما تعكف تلك الدول جميعاً على تحديث أجهزتها، ما يطرح تساؤلات بشأن صدق التزامها بنزع السلاح النووي. ولا يزال منطق الردع مستمراً رغم مرور ما يزيد على عشرين عاماً من انتهاء الحرب الباردة. واستمرار ذلك المنطق الذي عفا عليه الزمن إنما يشكل خطراً جدياً على أمننا ولا يوفر أي رد على التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى استمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في اتخاذ إجراء حاسم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي إلا بوصفه مدعاة للقلق العميق.

وحتى لو غرق مؤتمر نزع السلاح في السبات الذي اتصف به على مدى السنوات الأخيرة سنة كاملة أخرى، سوف يتسم عام ٢٠١٣ بعدة أحداث هامة تتصل بنزع السلاح النووي. والمؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود حالياً في أوسلو، والذي يشارك فيه ما يزيد على ١٠٠ وفد، هو أحد تلك الأحداث بالتأكيد. ولا شك في أن الاجتماع المذكور سوف يزيد من أهمية هذا البعد الهام للنقاش بشأن نزع السلاح النووي.

وينبغي لهذا الجانب بالفعل أن يكون في لب النقاشات المتعلقة بهذا الموضوع. فالأسلحة النووية أسلحة ذات قدرات تدميرية غير مسبقة تطرح أسئلة أخلاقية أساسية. فإذا ما قيد لتلك الأسلحة أن تستخدم مجدداً، سواء بشكل مقصود أو عن غير قصد، من شأن ذلك أن يؤدي لا محالة إلى آثار كوارثية بالنسبة للبشرية. وهذه الأسلحة تطرح أيضاً تساؤلات خطيرة لجهة توافرها مع القانون الإنساني الدولي من حيث تعذر رصد آثارها في الزمان والمكان.

إننا نرحب بتزايد عدد الدول التي تولي مزيداً من الاهتمام لهذا الموضوع منذ أن وضع على جدول أعمال المناقشات التي تلت المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ويعود هذا الأمر إلى الأهمية البارزة التي تولي للمؤتمر المعقود في أوسلو، والذي أشرت إليه للتو. وعلاوة على ذلك، أدلت ١٦ دولة، أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ببيان مشترك بشأن هذا الموضوع. وفي الدورة السابعة والستين للجنة الأولى للجمعية العامة، أدلت ٣٤ دولة عضو ودولة مراقبة واحدة ببيان مماثل. وإن دعم عملية نزع السلاح النووي سوف تؤدي بالتأكيد إلى تطورات جديدة في الأشهر المقبلة.

إن دعم نقاش بشأن الآثار الإنسانية المرتبطة بالأسلحة النووية استناداً إلى معلومات موضوعية هو أمر سهل التفسير. فبموجب المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار، تشاطر كلت مجموعتي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها مسؤولية دفع عجلة جدول أعمال نزع السلاح النووي إلى الأمام. كما أن من المشروع دفع المناقشة في هذا الموضوع إلى الأمام،

كون مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أقر بأن أي استخدام لأسلحة نووية من شأنه أن يؤدي إلى آثار كوارثية بالنسبة للبشرية. وعلى هذا الأساس، نأمل أن يبادر جميع الدول، سواء من كان منها حائزاً للأسلحة النووية أم غير حائز، إلى المشاركة في هذا النقاش. كما أن من الأهمية ألا يظل مؤتمر نزع السلاح في معزل عن هذه المناقشات.

ومن شأن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، التي ستعقد في جنيف اعتباراً من ٢٢ نيسان/أبريل من العام المقبل، أن تشكل هي الأخرى حدثاً هاماً في عام ٢٠١٣. وهذا الحدث يتسم بالأهمية لأسباب عدة. فهو سيوفر، من جهة، فرصة لمواصلة استعراض التقدم المحرز بشأن مختلف الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وفي حين أن اعتماد خطة العمل في عام ٢٠١٠ قد اعتبر نجاحاً، لن نكون في وضع يسمح لنا فعلياً بإصدار حكم نهائي إلا عقب تنفيذ الخطة. وأود هنا أن أشير إلى أن اجتماعاً يتوخى عقده في ١٩ آذار/مارس المقبل من جانب مركز جنيف للسياسة الأمنية، بدعم من سويسرا، سوف يوفر الفرصة لثلاث مؤسسات كي تتقاسم تقييمها بشأن تنفيذ خطة العمل. وفيما يتعلق بسويسرا، يوحى كل شيء بأنه لا يزال في المرحلة الحالية العديد من التحديات التي ينبغي السيطرة عليها بغية إنجاح مختلف الإجراءات.

وبودنا أن نشدد على أن مؤتمر نزع السلاح يتسم بدور محوري في تنفيذ خطة العمل. فالعديد من الإجراءات تتعلق بصورة مباشرة بمؤتمر نزع السلاح. والمطلوب من مؤتمر نزع السلاح بموجب الإجراءات ٦ و٧ و١٥ تحديداً أن ينفذ إجراءات تتصل بنزع السلاح النووي، وأن يعطي ضمانات أمنية سلبية وأن يضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وثمة رابط أساسي بين مؤتمر نزع السلاح وتنفيذ خطة العمل. وبسبب الطريق المسدود الذي بلغه عمل مؤتمر نزع السلاح، لم يمكن تنفيذ الإجراءات المعتمدة.

كذلك، لا يزال هناك العديد من القرارات العالقة بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يجب أن نعرب عن قلقنا من عدم انعقاد مؤتمر بشأن إقامة منطقة من هذا القبيل قبل نهاية عام ٢٠١٢ كما سبق الاتفاق بشأنه. ونحن نناشد جميع الدول المعنية مباشرة بهذا الموضوع اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لكفالة عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن، ونشدد على دعمنا الكامل لجهود الميسر في هذا الصدد.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، أود الإشارة إلى أن هذا الحدث لن يقتصر على توفير الفرصة لاستعراض خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بل سيتعداها إلى البدء بالتحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، بما في ذلك العمل على اتخاذ ما يلزم من خطوات إجرائية ينبغي اعتمادها بغية تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار.

وتمثل مداوالات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات لدفع عجلة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، وهو هيئة منشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧، ثالث حدث سوف يحدد مسار عام ٢٠١٣ وبودي أن أتناوله بعض الشيء. فسوف يقدم الفريق العامل إطاراً فريداً لعملية تبادل الآراء التي سوف تجري على قدم المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني وبشأن موضوع نزع السلاح النووي. وسوف يشجع هذا السياق الشامل على إجراء مناقشات معنية ومنتجة، ولا يساورنا أدنى شك في أن من شأن تلك العملية أن تفضي إلى مقترحات بناءة بشأن كيفية دفع عجلة مفاوضات نزع السلاح النووي. ولا يسعنا سوى أن نأمل في أن تساعد أنشطة الفريق العامل على كفالة استئناف مؤتمر نزع السلاح لعمله، سواء من خلال المثال الذي سيقدمه فريق العمل نفسه أو من خلال التوصيات التي سوف يصوغها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا الموقر، سعادة السفير جان - هوغ سيمون - ميشال.

السيد سيمون - ميشال (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيسة، تضم فرنسا صوتها للبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. إنه ليسر فرنسا أن ترى مؤتمر نزع السلاح يباشر مناقشات موضوعية بشأن أحد البنود المدرجة على جدول أعماله. وبالطبع، لا يمكن لهذه المناقشات أن تحل محل المفاوضات، لكنها مفيدة بل إنها تتسم بأهمية أساسية في الوصول إلى توافق في الآراء، وتزداد أهميتها تلك في إطار مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح.

إن ما حققته فرنسا من سجل والتزام بنزع السلاح النووي يُضرب به المثل. ولم تشارك فرنسا في أي يوم من الأيام في أي سباق للتسلح النووي وليس لديها أي نية بالقيام بذلك. وهي تطبق مبدأ الكفاية الصارمة، أي أنها تحتفظ بمخزونها في أدنى مستوى ينسجم وسياقها الاستراتيجي. أما السياسة الفرنسية الخاصة بالردع النووي، والتي تنطبق فحسب على ظروف قصوى تتعلق بالدفاع المشروع عن النفس، فهي حق مكسب في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يناهز القانون الدولي، على نحو ما أشير إليه في فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦.

فمنذ أن انضمت فرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار قبل ٢٠ عاماً، عمدت بالكامل إلى تفكيك عنصر الردع النووي بر - بر، وخفضت عنصرها من الغواصات بمقدار الثلث. وعقب الإعلان الذي أصدرته في عام ٢٠٠٨، بادرت كذلك إلى خفض عنصر قدرتها الجوية بمقدار الثلث. وفي غضون ما لا يزيد عن ١٥ عاماً، خفضت فرنسا عدد رؤوسها الحربية النووية بمقدار النصف، ما قلص المجموع العام إلى أقل من ٣٠٠.

وقد أنهت فرنسا إنتاج البلوتونيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢ والأورانيوم المخصب في عام ١٩٩٦. وعلى نحو مثالي غير مسبوق، فككت فرنسا مرافقها الخاصة بإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض صنع الأسلحة النووية. وقد انطوى ذلك

على إنفاق ضخّم قدره ٦ مليارات يورو ولا زالت الميزانية في ازدياد. ورهناً بالانتهاء من وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، نناشد جميع البلدان المعنية إعلان تجميد فوري واتخاذ تدابير مماثلة لا رجعة فيها.

وكانت فرنسا إلى جانب المملكة المتحدة أول دولة نووية تصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتفكك موقع اختباراته، ما شكل أيضاً تدبيراً لا رجعة عنه. ونحن نناشد جميع البلدان التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة التي آن منذ زمن طويل دخولها حيز النفاذ، أن تبادر في غضون ذلك إلى إعلان التجميد أو الحفاظ عليه.

إن خطة العمل التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تشكل بالنسبة إلينا خريطة طريق. فقد اعتمدت تلك الخطة بتوافق الآراء وهي تيسّر نهجاً تدريجياً وعملياً. ويشكل هذا النهج التدريجي السبيل الأوضح الذي يتسم بالإمكانية والواقعية. وهذه العملية هي الوحيدة الممكنة في بلدنا اليوم. وهذه النقطة تتسم بأهمية أساسية. وأود هنا أن أغتنم الفرصة لتذكير جميع الدول الأعضاء بالمخاطر التي تتهدد خريطة طريق معاهدة عدم الانتشار من جراء مبادرات معينة اتخذت مؤخراً. وأنا هنا أقصد قراراً محدداً لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة وقد عارضه بلدي. وكان هذا القرار ينص على إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية الغرض منه حصراً إعادة فتح النقاش بشأن التقدم إلى الأمام وطرح تساؤلات بشأن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. إن مبادرة إحدى الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمر بشأن عواقب استخدام الأسلحة النووية في عاصمتها اليوم يتبادر أيضاً إلى أذهاننا. وعلى غرار شركائنا في مجموعة الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وكما تم ذكره فيما يتعلق بسائر أولئك الأعضاء، قررت فرنسا عدم المشاركة في ذلك المؤتمر.

نحن مدركون بالطبع للآثار الخطيرة التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية. وإن من مصلحة جميع الأمم ألا يحدث ذلك على الإطلاق. ولهذا السبب، ترفض فرنسا النظر إلى الأسلحة النووية بوصفها أسلحة قابلة للاستخدام؛ وإن مذهبها يتمحور حول مفهوم الظروف القصوى التي تنطوي على الدفاع المشروع، وإنها تواصل بذل قصارى جهدها من أجل إيجاد الظروف اللازمة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار.

وإننا لنخشى من أن يؤدي المؤتمر إلى تحويل الانتباه عن المناقشات المتعلقة بالتدابير العملية التي سوف تمكننا من إحراز تقدم شديد على طريق نزع السلاح النووي. إن النهج التدريجي العملي الذي نحن عاكفون على اتخاذه قد برهن عن كونه أكثر السبل فعالية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد تأكيد التزامنا، في إطار المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار وفي ضوء هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي وأهمية العمل مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بتنفيذ خطة العمل التي اتفق عليها في مؤتمر

استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والعمل المتعلق ببركائزها الثلاث وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفرنسا، بوصفها دولة نووية، سوف تواصل العمل مع شركائها في مجموعة الدول الأعضاء الخمس على بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الجهود من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. وهذه الجهود سوف تتواصل خلال المؤتمر الثالث لمتابعة خطة عمل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في نيسان/أبريل المقبل في جنيف، وقد نظمه الاتحاد الروسي بوصفه استمراراً للمؤتمرين اللذين عقد أحدهما في باريس في عام ٢٠١١ والآخر في واشنطن عام ٢٠١٢، وخلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ التي سوف تعقد بعد أيام من ذلك.

إن عملية نزع السلاح تعول قبل أي شيء آخر على الثقة المتبادلة بين الدول والإدراك العام لمفهوم الأمن. إذ لا يمكن اتخاذ أي قرار بشأن نزع السلاح دون الرجوع إلى السياق الاستراتيجي الذي نعيش فيه. وبوجه خاص، يلزم إيجاد حل عاجل للأزمات التي تنطوي على الانتشار، وهو أمر لا يمكن لعملية نزع السلاح أن تتقدم من دونه. إن آخر تجربة نووية مرفوضة أجرتها كوريا الشمالية إنما تذكرنا بالمسألة الدائمة الإلحاح المتمثلة في الانتشار. كذلك، يظل البرنامج النووي الإيراني يشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي وأحد أسباب قلقه. ولم يؤد آخر تقرير صادر عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا إلى تفاقم الهواجس إزاء البرنامج النووي الإيراني. إن فرنسا تأسف لكون جمهورية إيران الإسلامية لم تغتنم الأسبوع الماضي في ألماتي فرصة اتخاذ تدابير عملية كان من شأنها أن تفضي إلى إحراز تقدم هام.

إن فرنسا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى ببناء عالم أكثر أمناً للجميع وإيجاد الظروف لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار وعلى نحو يعزز الاستقرار الدولي المكرس في مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وتنطوي المرحلة المقبلة على الحد كميّاً من المخزونات عن طريق التفاوض، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وهذه تمثل الخطوة المنطقية التالية باتجاه نزع السلاح النووي.

إن هذه المفاوضات أمر لا بد منه فرضه علينا قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وقرار الجمعية العام ٥٣/٦٧ والإجراء ١٥ الوارد في خطة العمل التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وتنطوي المفاوضات على أهمية مركزية في الوثيقة CD/1864، وهي آخر برنامج عمل اعتمدته مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء، بفضل جهود الرئاسة الجزائرية في عام ٢٠٠٩، وهي تظل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧، أساساً لخطة عملنا المستقبلي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين الموقر، سعادة السفير وو هايتاو.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): سيدتي الرئيسة، إنها المرة الأولى التي يأخذ فيها الوفد الصيني الكلمة في جلسة عامة منذ تسلمك الرئاسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للجهود التي بذلتها بوصفك رئيسة في دفع عمل المؤتمر إلى الأمام. وسوف يواصل الوفد الصيني توفير دعمه وتعاونه الكاملين لك فيما تقومين به من عمل.

سيدتي الرئيسة، يدعم الوفد الصيني خططك للمرحلة القادمة من عمل المؤتمر. وترى الصين أن المبادرة في الظروف الراهنة إلى عقد مناقشات مواضيعية بشأن المسائل الأربع الأساسية في الجلسات العامة للمؤتمر سوف يساعد الأطراف بالتحديد في معالجة التطورات والتحديات الجديدة في المجالات ذات الصلة وتعزيز التبادل المنهجي والمتعمق للآراء بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، فضلاً عن استكشاف الخيارات المحدية لدفع عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف وفرص مضي المؤتمر قدماً في عمله.

في الوقت نفسه، نؤيد أيضاً فكرة استمرار الرئيسة في عقد مشاورات مع الأطراف بشأن مسألة برنامج عمل المؤتمر، ومواصلة التشجيع على اعتماد برنامج عمل يحظى بموافقة الجميع. وفي هذا الصدد، نأمل من الأطراف كافة أن يراعي كل منها هواجس الأطراف الأخرى بروح واقعية وبناءة، وأن يبدي مزيداً من المرونة، أن يشارك في تيسير إحراز تقدم جوهري في عمل المؤتمر.

وقد تم في السنوات الأخيرة إحراز بعض التقدم الجديد في عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، لا يزال الطريق طويلاً إلى المضي نحو تحقيق الهدف المتمثل في حظر الأسلحة النووية حظراً كاملاً وإزالتها إزالة تامة، فضلاً عن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتتباين الآراء أيضاً داخل المجتمع الدولي بشأن كيفية تعزيز عملية نزع السلاح النووي، وقد اقترح بعض الدول مبادرات جديدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على النقاط التالية فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي:

أولاً، علينا أن نبقي ملتزمين بالهدف المتمثل في حظر الأسلحة النووية حظراً كاملاً وإزالتها إزالة تامة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بأمانة بالتزاماتها إزاء نزع السلاح النووي، وأن تتعهد علناً بعدم السعي إلى الاحتفاظ بأسلحتها النووية إلى أجل غير مسمى. وينبغي للبلدان التي لديها أكبر مخزون من الأسلحة النووية أن تمضي أبعد من ذلك بحيث تجري تخفيضات واسعة في ترساناتها النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وحال اعتمال الظروف، ينبغي أيضاً للدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى الانضمام إلى عملية التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يبادر في الوقت المناسب إلى وضع برنامج طويل الأمد قابل للتطبيق ينفذ على مراحل ويشتمل على إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

ثانياً، يجب أن نبقي على التزامنا بمبادئ الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين والأمن غير المنقوص للجميع. إن عملية نزع السلاح النووي والحالة الأمنية الاستراتيجية الدولية

تسيران بالتوازي. ويعتبر الاستقرار الاستراتيجي العالمي شرطاً حيوياً أساسياً في إحراز أي تقدم في عملية نزع السلاح النووي. وينبغي للدول المعنية أن تتخلى عن تطوير نظم الدفاع الصاروخي التي من شأنها أن تقوض الاستقرار والتوازن الاستراتيجيين العالميين، بغية إقامة بيئة أمنية استراتيجية دولية مؤاتية تساعد على دفع عجلة عملية نزع السلاح النووي.

ثالثاً، يجب علينا أن نظل ملتزمين باتباع نهج تدريجي يسير بخطى متتالية. فخطوة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المتعلق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي اعتمدت بالإجماع، تحدد خريطة طريق تفصيلية للمضي في العملية الدولية لنزع السلاح النووي. وقد تم التوصل إلى هذا التوافق القيم في الآراء عقب مفاوضات متكررة مع الأطراف. إن أولويتنا الملحة هي تنفيذ خطة العمل بطريقة شاملة ومتوازنة، على نحو يدفع باطراد عجلة نزع السلاح النووي.

رابعاً، يجب أن نظل ملتزمين بآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة. فالآليات الحالية، من قبيل مؤتمر نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، توفر محفلاً مناسباً للنظر في مسائل نزع السلاح النووي والتفاوض بشأنها. وما من شأن العودة إلى نقطة الصفر للانطلاق بآلية جديدة لمعالجة قضايا نزع السلاح النووي إلا أن تفضي إلى إضعاف سلطة الآليات الأنفة الذكر، وتحويل موارد قيمة عن وجهة صرفها والإلقاء بعملية نزع السلاح النووي الدولية في حالة من الفوضى، دون تحقيق أي درجة من الفعالية في دفع تلك العملية إلى الأمام.

والصين، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، لم تتنصل يوماً من مسؤولياتها في مجال نزع السلاح النووي. ولطالما نادت بالحظر التام للأسلحة النووية وإزالتها بالكامل وأيدت ذينك الهدفين بحماس، كما التزمت التزاماً واضحاً بأن لا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف، وتعهدت دون قيد أو شرط ألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة أو في المناطق الخالية منها. ولم تعتمد الصين يوماً إلى نشر الأسلحة النووية في بلدان أخرى، كما أنها لم تشارك ولا هي سوف تشارك يوماً في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، وسوف تحافظ دوماً على قدراتها النووية في الحد الأدنى المطلوب للأمن القومي.

وقد عقدت الصين في السنوات الأخيرة، بالاشتراك مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، سلسلة من الاجتماعات تتعلق بتنفيذ نتائج عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وترحب الصين بقرار الاتحاد الروسي عقد مؤتمر جديد للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعنية بمعاهدة عدم الانتشار في جنيف في نيسان/أبريل من هذا العام، وستشارك بنشاط في أعمال هذا المؤتمر. وبمبادرة من الصين، قام الفريق العامل المنبثق عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية، في أيلول/سبتمبر الماضي، إلى عقد اجتماع خبراءه الأول وقرر تكثيف جهوده الرامية إلى إعداد مسرد للمصطلحات النووية.

وسوف يساعد ذلك في تعزيز التفاهم المتبادل والتواصل وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثلة مصر الموقرة، سعادة السفيرة وفاء باسم.

السيدة باسم (مصر): شكراً سيدتي الرئيسة، السيدة الرئيسة، في البداية أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص تقديرنا لجهودكم خلال ترؤسكم لمؤتمر نزع السلاح، ونؤكد على استعدادنا التام لتقديم أية مساعدة لدفع عمل المؤتمر ومهمته باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف حول مسائل نزع السلاح. كما نرحب بهذه الفرصة لمناقشة أهم الموضوعات على أجندة المؤتمر ألا وهي نزع السلاح النووي، وذلك لحين استمرار المشاورات للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يسمح ببدء التفاوض حول أدوات ملزمة قانوناً حول نزع السلاح وعلى رأسها نزع السلاح النووي.

السيدة الرئيسة، لقد استعرضت بالفعل في الجلسة الأولى من الدورة الحالية موقف مصر من مسألة أولوية نزع السلاح النووي في أجندة نزع السلاح الدولية، والحاجة لتكثيف الجهود لإطلاق مفاوضات جدية للتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو المطلب الذي يُعبر عن التوافق الدولي الوارد في العديد من القرارات لا سيما أول قرار للجمعية العامة عام ١٩٤٦ أو مقررات الجلسة الخاصة الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح (SSOD1) أو ما يمثل الأولوية للغالبية العظمى من دول أعضاء المجتمع الدولي الممثلة في حركة عدم الانحياز. تباعاً، سأكتفي فقط باستعراض بعض النقاط التالية: أولاً، يمثل هذا العام فرصة حقيقية وفريدة لدفع الأجندة الدولية لنزع السلاح النووي حيث من المقرر عقد العديد من الفعاليات والاستحقاقات الدولية المرتبطة بنزع السلاح النووي. فعلى سبيل المثال، وبينما نجتمع هنا اليوم فإن زملاء لنا يشاركون في اجتماع بأوسلو لمناقشة موضوع الآثار الإنسانية الكارثية للتفجيرات النووية، وذلك لتسليط الضوء على الطبيعة غير الإنسانية لتلك الأسلحة وما ينتج عن استخدامها من آثار كارثية لا يمكن أن تتواكب مع القانون الدولي الإنساني وقوانين الحرب. وبالإضافة إلى اجتماع أوسلو، فسيشهد هذا العام أيضاً اجتماعات مجموعة العمل مفتوحة العضوية التي شكّلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح ومناقشة مقترحات عملية متعددة الأطراف لدفع هدف نزع السلاح النووي. ونتطلع في هذا الصدد لمشاركة كافة الدول في أعمال مجموعة العمل المذكورة، والمساهمة بشكل عملي في تقديم مقترحات عملية بما يسمح لمجموعة العمل بتقديم تقريرها لمؤتمر نزع السلاح والمساهمة عملياً في تناول المؤتمر لهذا الموضوع. كما تم الاتفاق أيضاً خلال دورة الجمعية العامة الماضية على عقد اجتماع رفيع المستوى في بداية أعمال دورة الجمعية العامة القادمة حول نزع السلاح النووي، وهو ما يمكن له أن يمنح أيضاً دفعة قوية وإيجاد التزام سياسي ومعنوي مطلوبين بشدة لإطلاق العمل الجدي تجاه إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ومن المقرر أيضاً عقد اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار في جنيف في

الربيع المقبل. ثانياً، كما سبق وأن ذُكرت في أول جلسة هذا العام، فإن الهدف هو التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتحقيق نزع السلاح النووي الكامل، أما عن كيفية التوصل لذلك فإنه يمكن تحقيقه من خلال عدة وسائل طالما توفرت مبادئ الشفافية والتحقق والاستمرارية. فعلى سبيل المثال، هناك مقترح حركة عدم الانحياز لبدء التفاوض حول معاهدة للأسلحة النووية بترتيبات زمنية محددة للتوصل إلى نزع السلاح النووي بحلول تاريخ محدد. كما يمكن كذلك، واستناداً للخطوات الـ ١٣ العملية لتحقيق نزع السلاح النووي، والتي طرحها تحالف الأجندة الجديد عام ٢٠٠٠، العمل من خلال خطوات تعاقبية والتفاوض على معاهدات دولية تكمل بعضها البعض للوصول إلى نزع السلاح النووي. وأود هناك إعادة التأكيد على أن تلك الخطوات يجب أن تهدف لنزع السلاح النووي وليس مجرد عدم الانتشار لتكون ذات فائدة لأجندة نزع السلاح النووي. كما يمكن الركون أيضاً لمعاهدة عدم الانتشار عن طريق وفاء الدول النووية بالتزاماتها طبقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبدء التفاوض بحسن نية حول نزع السلاح النووي بالإضافة لتحقيق عالمية المعاهدة. ثالثاً، أهم تحد يواجه المجتمع الدولي في العمل المتعدد الأطراف، وبصفة رئيسية في نزع السلاح، يكمن في غياب الثقة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتزام الدول بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قرارات والتزامات. فطالما اختارت بعض الدول أن تنفذ بشكل انتقائي التزاماتها وتعهداتها سيستمر غياب الثقة، ولن يتمكن أي نظام تحقق مهما كان نافذاً في تحقيق نزع السلاح النووي، بل إن التاريخ أثبت مراراً أنه طالما تم تجاهل البرامج النووية لبعض الدول أو السماح لبعضها بامتلاك أسلحة نووية في غياب حركة حقيقية للتوصل إلى نزع كامل للأسلحة النووية والوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية فإن دولاً أخرى تعتبر ذلك حافزاً لتطوير أسلحتها النووية. كما أن التنفيذ الانتقائي للالتزامات يُلقي بظلاله على مصداقية النظم الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح وتكون له عواقب خطيرة. رابعاً، ليس هناك ما يسمى بترسانة نووية مسؤولة وأخرى غير مسؤولة بل إن تواجد الأسلحة النووية في أي مكان ولدى أي دولة ينتقص من السلم والأمن الدوليين لكافة الدول. فبالإضافة إلى ما ينتج عنه من سباق للتسلح يزيد من خطورة وحدة النزاعات، لا سيما في المناطق الملتهبة، فإن تواجد تلك الأسلحة وخطر الحوادث النووية يجعل من امتلاك تلك الأسلحة في حد ذاته خطراً على الأمن الدولي، ولا يشفع في هذا السياق ما يسوق به البعض من عدم اندلاع حرب نووية أو حادثة للأسلحة النووية حتى الآن، على الرغم من تعدد المناسبات التي كاد أن يشهد العالم إحداها، حيث إن انفجاراً نووياً واحداً يكفي لإحداث تأثير طويل المدى على العالم ككل ويتسبب في كوارث غذائية وبيئية ومجتمعية قد تؤدي إلى ما لا يُحمد عقباه، خاصة وأن المجتمع الدولي يواجه حالياً بالفعل أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية عدة تمثل تحديات هامة تتطلب تكاتف الجهود العالمية للتعامل معها.

السيدة الرئيسة، إن البند الأول من أجندة المؤتمر هو وقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي، وهو ما يُعبر عن التوافق العالمي لأهمية هذا الموضوع. ولذلك، فإننا نناشد المؤتمر

بضرورة تمكين هذا المحفل المهيّب بالتعامل بشكل جدي حول نزع السلاح النووي وبدء التفاوض في أقرب فرصة حول أدوات ملزمة قانوناً لنزع السلاح النووي عالمياً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة مصر على بياها وأعطي الكلمة الآن لممثلة سوريا، السيدة نادين عيسى.

السيدة عيسى (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيدة الرئيسة، باعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلادي الكلمة تحت رئاستكم للمؤتمر، نود بداية أن نتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ونتمنى لكم النجاح في أعمالكم، ونعرب عن تقديرنا البالغ لطريقة إدارتكم لأعمال المؤتمر بكل شفافية وانفتاح. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ستساهم بشكل إيجابي في تقدم أعمال المؤتمر الذي يُعتبر المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

السيدة الرئيسة، نؤكد مجدداً التزام سوريا بمواقف مجموعة الـ ٢١ التي أكدت مراراً أن أولويتها القصوى هي نزع السلاح النووي، باعتبار أن هذا السلاح يشكل الخطر الأكبر على الأمن والسلم الدوليين وعلى البشرية جمعاء، وخاصة في ظل استمرار العقائد النووية العسكرية التي تُجيز إمكانية استخدام الأسلحة النووية. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عمليتان مترابطتان، ولذلك نؤكد على ضرورة العمل على هذين المحورين بشفافية وعلى نحو متساوٍ. وعليه، فإن أي معاهدة بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يجب أن تساهم بشكل فعلي في نزع السلاح وليس فقط في عدم الانتشار، مما يعني أن التفاوض على هكذا معاهدة يجب أن يتضمن المخزونات المكّدة من هذه المواد وليس فقط حظر الإنتاج المستقبلي منها، وذلك من خلال برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي المصالح الأمنية لكل الدول الأعضاء ولا يعطي معاملة تفضيلية لأي من المسائل الرئيسة الأربع على جدول أعمال المؤتمر على حساب الأخرى. وإذ نشير إلى أن الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الدول النووية لتخفيض ترساناتها غير كافية، نؤكد على الحاجة الملحة للبدء بالمفاوضات على برنامج مرحلي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية بما في ذلك معاهدة لحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام السلاح النووي بما يؤدي إلى القضاء الكامل على هذا السلاح بشكل عالمي وغير تمييزي وقابل للتحقق، وخلال جدول زمني مُحدد. ونعتبر أن تشكيل هيئة فرعية في إطار مؤتمر نزع السلاح لهذا الغرض يُعتبر الخطوة الحقيقية الفعالة التي يجب اتخاذها على طريق نزع السلاح النووي خاصة في ظل استمرار تكديس السلاح النووي في ترسانات عدد محدود من الدول مما سيؤدي لزيادة التوتر وسيزيد سباق التسلح والتهديد المتواصل والخطر باستخدامه. وهذا ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص حيث تحظى إسرائيل بمعاملة تمييزية وتمتلك ترسانة هائلة من السلاح النووي تُهدد به المنطقة بأسرها وترفض الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار في الوقت الذي تنتهج فيه سياسات خطيرة كالعدوان والغزو والاحتلال، في ظل صمت دولي على ذلك. كما أن بلادي تستهجن تأجيل عقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية وكل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي كان من المتوقع أن يعقد في فنلندا عام ٢٠١٢. إن تأجيل عقد هذا المؤتمر يُعتبر مخالفة واضحة للوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار لعام ٢٠١٠، كما يمثل امتحاناً لمصادقية المجتمع الدولي وحسن نواياه فيما يتعلق بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل. ترفض بلادي كل الذرائع التي قُدمت لعدم عقد هذا المؤتمر في موعده، والتي تهدف إلى رفع مسؤولية إسرائيل الواضحة في إفشال المؤتمر، وتشكّل تحاهلاً لرغبات كل الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار، الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب سلبية على معاهدة عدم الانتشار وعملية استعراض ومراجعة المعاهدة، كما سيُهدد بشكل جدي منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح برمتها.

لقد وافقت الجمهورية العربية السورية على المشاركة في المؤتمر ودعمت جهود الميسر لعقده، وهو ما قامت به جميع دول المنطقة عدا إسرائيل التي رفضت حضور المؤتمر بذرائع مصطنعة لا صلة لها بموضوع عقد المؤتمر. ندعو المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل كي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، وبالتالي إخضاع جميع منشآتها النووية إلى اتفاقية الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث إن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق مع امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

وفي الختام، السيدة الرئيسة، أؤكد استعداد بلادي للتعاون معكم في جهودكم البناءة الهادفة لإحراز تقدم في أعمالنا، وشكراً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة سوريا على بياغها وعلى كلماتها اللطيفة. أدعو الآن ممثل اليابان الموقر، سعادة السفير ماري امانو، إلى أخذ الكلمة.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء شكراً لك سعادة السفيرة ميهتا، على إتاحة هذه المناسبة لإجراء نقاش بشأن مسألة نزع السلاح النووي. وللاستفادة من هذه الفرصة، أود أن أؤكد مجدداً بإيجاز موقف اليابان من هذه المسألة.

تسعى اليابان بقوة إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ومن أجل أن يصبح هذا الهدف حقيقة واقعة، لا بد من النظر في السمات الخاصة للأسلحة النووية، مثل قوتها التدميرية الهائلة، وامتلاك عدد محدود من الدول لتلك الأسلحة والاعتماد الكبير عليها لأغراض أمن تلك الدول. وبالنظر إلى هذه الخصائص، فضلاً عن استمرار مختلف التحديات التي تواجه السلام والأمن في المجتمع الدولي، تعتقد اليابان أنه ينبغي اتخاذ تدابير عملية وفعالة بشكل تدريجي. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للمشاركة بمنظور أبعد في المناقشات المتعلقة بكيفية تظهير إطار عملية نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف أو اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في المرحلة النهائية من عملية نزع السلاح النووي.

وفي الوقت نفسه، ندرك بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تعتبر الخطوة المنطقية التالية التي يتعين إنجازها على طريق إزالة الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نعتقد أن من الملائم

لمؤتمر نزع السلاح استئناف عمله الموضوعي ببدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بغية تقريبنا من وجهتنا النهائية المشتركة. وآمل أن تجري مناقشات بناءة وعملية في الاجتماع المقبل للفريق العامل المفتوح العضوية لتحقيق هذه الغاية.

ولا بد لي من التأكيد أيضاً على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فمن شأن رفع هذا الأمر المعيار الدولي المستمر كأمر واقع إلى مركز ملزم قانونياً أن يساهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. لذلك فإن اليابان تدعو جميع البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. فضلاً عن ذلك، إننا نحث الجميع على المحافظة على قرارات التجميد القائمة بشأن التجارب، وناشد جميع الدول الامتناع عن إجراء أي اختبارات ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

اسمحوا لي قبل إنهاء مداخلتي أن أشدد أيضاً على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف تعقد لجنتها التحضيرية اجتماعها الثاني هنا في جنيف في ٢٢ نيسان/أبريل. واليابان، بوصفها عضواً في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قد دأبت على تشجيع التنفيذ الثابت لتلك المعاهدة وهي تتطلع إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، كون ذلك يشكل جهداً عملياً كبيراً في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه وعلى كلماته اللطيفة. أدعو الآن مندوب كازاخستان، السيد مورات نورتيليفوف، إلى أخذ الكلمة.

السيد نورتيليفوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني إبلاغكم بعدم تمكن السفير تيليوردي من حضور جلسة اليوم العامة بسبب بعض القضايا الملحة، وقد عهد إلى في هذا الصدد بتلاوة البيان التالي.

سيدتي الرئيسة، حيث أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستك، أتقدم إليك بخالص التهنية على توليك لهذا المنصب الرفيع. واسمحي لي بأن أؤكد لك دعم وتعاون وفد كازاخستان الكاملين خلال فترة ولايتك.

اسمحي لي أيضاً بأن اغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح، السفير السيد أندرياس ديكايني، على مساعيه النشطة. ورغم فشلنا في اعتماد برنامج عمل في وقت سابق من هذا العام، يبدي وفد كازاخستان استعداداه لمواصلة التفاعل الوثيق مع جميع الدول الأعضاء بغية تسوية خلافاتنا وإيجاد وسيلة للخروج من حالة الجمود التي طال أمدها. وإننا لنعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون في طليعة عملية نزع السلاح النووي.

سيدتي الرئيسة، في ظل مناخ العولمة الذي نعيشه هذه الأيام، وإزاء خلفية التطورات المعقدة غير المسبوقة في العالم، لا بد من التشديد إلى أقصى حد على أهمية اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لتحقيق نزع السلاح النووي بالكامل. وبالتالي، فإننا نؤيد بقوة اقتراحك عقد جلسة عامة المكرسة لهذه المسألة الجوهرية.

إن التدابير المتخذة اليوم بشأن نزع السلاح النووي، من قبيل معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ومبادرة المملكة المتحدة خفض أسلحتها النووية من جانب واحد، إنما تمثل بعضاً مما نشهده من تطورات هامة. ومع ذلك، يبدو أن التدابير المذكورة لا تتسم بفعالية تامة لأننا لا نزال نزرع تحت وطأة الآلاف من الرؤوس الحربية النووية. فقد أظهر العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن تتحقق بواسطة هذا النوع من التدابير وحدها، في ظل غياب الهدف المتمثل في إلغاء الترسانات النووية نفسها.

إن فشل المجتمع الدولي في الاستفادة من الزخم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن انتهاكات قرارات تجريد التجارب النووية، لتظهر مرة أخرى بوضوح الضرورة الملحة لعودة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره ومباشرة عمله.

إن تقويمنا لعام ٢٠١٣ يتضمن عدداً من الأحداث الأساسية، من قبيل عقد مؤتمر بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوصلو والاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ في جنيف، وإطلاق اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في نيويورك، وإطلاق عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي في بالمفاوضات النووية المتعددة الأطراف. ويحدوني الأمل، رغم بعض الهواجس، في أن تؤدي هذه الأحداث دوراً فعالاً في تعزيز حوارنا البناء وضمن مستقبل أكثر أماناً. وإننا ندرك أن نجاح هذه الأحداث يعتمد إلى حد كبير على حسن النوايا ومشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية.

لقد ذكرنا مراراً في مختلف اللجان أن حيافة الأسلحة النووية تولد خطر انتشار تلك الأسلحة أو استعمالها عرضاً أو عمداً. إن جود أسلحة الدمار الشامل أمر غير أخلاقي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. ولا يسعني هنا إلا أن أضيف أن العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية الناجمة عن التجارب النووية في سيميبالاتينسك وغيرها من مواقع التجارب النووية في مختلف أنحاء العالم إنما تثبت تعذر السيطرة في الزمان والمكان على عاقبة أي حدث ينطوي على استعمال الأسلحة النووية.

من هنا، تظل كازاخستان، التي تعتبر أحد البلدان التي تخلت طوعاً عن ترسانتها النووية وأغلقت مواقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك، داعماً قوياً للعملية العالمية الهادفة إلى الحد من التهديد النووي. ويشكل إيجاد إطار قانوني يهدف إلى ترسيخ التزامنا القاطع بإزالة الأسلحة النووية بصورة تامة إحدى المهام الأساسية لفد بلادي.

ومن منظورنا الوطني، يعد التغلب على الجمود الحالي في عملية نزع السلاح العالمي، الذي تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه، أمراً بالغ الحيوية

لقد آن الأوان لكي تبادر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ التزاماتها بصورة غير مشروطة، على نحو ما هو مجسد في وحدة العناصر الأساسية الثلاثة: نزع السلاح، وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ينتقد العديد من البلدان وممثلي المجتمع العام باستمرار معاهدة عدم الانتشار لأسباب مختلفة. ومع ذلك، ما زلنا ملتزمين بتنفيذ تلك المعاهدة تنفيذاً تاماً وتعزيزها. وفي هذا الصدد، تدعو كازاخستان الدول النووية التي تعهدت ببذل جهود مخصصة لإزالة الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار إلى اتخاذ خطوات عملية وتدابير فعالة في هذا المجال. وهنا أود أيضاً التذكير بأهمية الإجراء رقم ٥ من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الذي ينص على التعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي والإبلاغ عن تعهداتها إلى اجتماع اللجنة التحضيرية الذي سيعقد في عام ٢٠١٤. بيد أن معاهدة عدم الانتشار لم تنجح في الحد من عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج إطارها. علينا تصحيح مسار هذه الأحداث والمبادرة تدريجياً إلى بلورة اتفاق عالمي تطلعي متعدد الأطراف فعال وشفاف في مجال نزع السلاح النووي. في الوقت نفسه، سيولى اهتمام خاص للخطوات التالية، دون فرض أي قيود على الماضي في توسيع نطاقها. أولاً، الحفاظ على قرارات التجميد القائمة للتجارب النووية والسعي الحثيث إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وخصوصاً من جانب الدول الواردة في المرفق ٢، ووقف أي إنتاج أو تحديث للأسلحة النووية، وإعلان تلك الدول تجميد إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة للأغراض العسكرية، وينبغي أن يظل هدفنا النهائي إزالة جميع المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة إزالة تامة، فضلاً عن الحد من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية للدول النووية، ووضع مبادئ توجيهية تحظر استثمار الأموال العامة في الشركات العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر في تصنيع الأسلحة النووية أو وسائل إيصالها. كذلك، تشجيع إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية حسب الاقتضاء، بما يشمل آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فضلاً عن تكثيف الجهود المتعددة الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبدء العمل بصورة هادفة لوضع اتفاقية أو حزمة اتفاقات بشأن الأسلحة النووية، على نحو ما اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في خطته ذات النقاط الخمس بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن مبادرة كازاخستان بصياغة إعلان عالمي في إطار الأمم المتحدة يعد إحدى الوسائل المؤدية إلى تسهيل تقدمنا والاعتماد المبكر للاتفاقية.

وفي ختام ملاحظاتي، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن المؤتمر الدولي الذي عقد في آب/أغسطس الماضي في أستانا تحت عنوان "من حظر التجارب النووية إلى عالم خال من الأسلحة النووية" إنما يشكل خطوة أخرى باتجاه إبقاء مسألة نزع السلاح النووي في حالة تأهب قصوى. وقد سبق لنا أن ذكرنا أن المشاركين في هذا المؤتمر، الذي نظمته حكومة كازاخستان ومنظمة "برلمانيون من أجل عدم انتشار السلاح النووي ونزعه"، اعتمدوا إعلان

أستانا الذي يدعو رؤساء الدول والحكومات والبرلمانات إلى اتخاذ إجراءات حازمة بغية إزالة الأسلحة النووية بصورة تامة والمضي في الجهود الرامية إلى منع الانتشار.

تواصل بنشاط حملة مشروع "آتوم" لإلغاء التجارب النووية الذي أُطلق خلال هذا المحفل، وحقق تقدماً تدريجياً في جمع التوقعات على عريضة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية. في نهاية المطاف، سوف تحال هذه الوثيقة على رؤساء الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو معاهدة عدم الانتشار. وإني على ثقة بأن مشروع "آتوم" يتمتع أيضاً بالدعم الكامل للحضور المهيّب الموجود في هذه القاعة التاريخية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي نقلها نيابة عن السفير تيليوبيردي. والآن أعطي الكلمة لممثل الهند، السيد أمانديب سينغ جيل.

السيد سينغ جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة للمساهمة في مناقشاتنا اليوم بشأن نزع السلاح النووي. قد يعود وفد بلادي إلى هذا الموضوع الهام في اجتماعات لاحقة. فيما يتعلق بالهند، كانت الأولوية الأولى في مؤتمر نزع السلاح ولا تزال تتمثل في نزع السلاح النووي. وهذه أولوية نشاطها أعضاء آخرين في حركة عدم الانحياز وهنا في جنيف مع مجموعة الـ ٢١. فبعد مرور أكثر من عقدين على انتهاء الحرب الباردة، ورغم إعادة تشكل المشهد السياسي والأمني بصورة جذرية، لسنا البتة أقرب إلى بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي العالمي ضمن إطار زمني محدد مما كنا عليه في عام ١٩٧٨، عندما جسدت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح النووي هذا الهدف بوصفه المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر.

إننا ندرك أن مسألة نزع السلاح النووي العالمي تكمن في نهاية عملية طويلة وشاقة، لكن بإمكان هذا المحفل أن يقوم بخطوة أولى في حال استهلكت هيئة فرعية مشاورات بشأن التدابير المحددة التي يمكن أن تحظى بتوافق الآراء، أملين في أن تؤدي إلى ولاية بشأن المفاوضات، من قبيل تلك التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1571. وقد باتت الهند مقتنعة بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن أن يتحقق من خلال عملية تدريجية مدعومة بالتزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه عالمياً وغير تمييزي. وهناك حاجة إلى حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والاطمئنان، ومن أجل الحد من بروز الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والعقائد الأمنية.

إن المناخ الدولي الراهن يوفر فرصاً أكبر لدعم الخطوات التدريجية الهادفة إلى نزع الشرعية عن الأسلحة النووية. كما أن تدابير الحد من الخطر النووي الناشئ من الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية، فضلاً عن زيادة القيود على استخدام الأسلحة النووية وإلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية، تعتبر عنصراً ذا صلة في هذا الصدد. وقد عبرت

الهند من خلال قراراتها في اللجنة الأولى عن بعض هذه الأفكار وتلقت الدعم من جانب عدد كبير من الدول. كما انطوت خطة عملنا CD/1816، التي طرحت في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٧، وطورت في إطار روحية خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨، على اقتراح تدابير محددة، بما في ذلك اتفاق عالمي بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، واتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية.

وبوصفها جزءاً من مجموعة الـ ٢١ ومن حركة عدم الانحياز، أيدت الهند على سبيل الأولوية إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن منح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن التفاوض على صك من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح سوف يكمل تدابير أخرى للحد من بروز الأسلحة النووية في العقائد الأمنية وتحسين المناخ الدولي لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبه. وبالنسبة للهند، لا يشكل مفهوم نزع الشرعية عصاً سحرية بإمكانها أن تجعل الأسلحة النووية تختفي على الفور. بيد أنها عملية - ونركز هنا على لفظ عملية - تنطوي على إمكانات ضخمة إذ أن من شأنها أن تسهل تقدم مؤتمر نزع السلاح باتجاه تحقيق هدف الصفر العالمي.

وفي الختام، نحن ممتنون لإتاحة هذه الفرصة لمشاركتنا الزملاء بإيجاز موقف الهند بشأن نزع السلاح النووي. ونأمل أن يواصل مؤتمر نزع السلاح إسهامه في إحراز التقدم في مسائل نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي. ونحن ندرك أنه لا يوجد محفل يتمتع بحق حصري في مناقشة مسألة هامة مثل نزع السلاح النووي. ونلاحظ في الواقع أن مسألة نزع السلاح النووي مدرجة دوماً على جدول أعمال كلتي لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح والجمعية العامة للأمم المتحدة وقد طرحت الآن مسألة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في مقترحات تدفع بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف باتجاه إقامة وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. في الوقت نفسه، علينا أن نتذكر أنه إذا كان هدفنا يتمثل فعلاً في إزالة جميع الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم على نحو قابل للتحقق منه وغير تمييزي من خلال المفاوضات، وجب أن تكون مناقشاتنا مرتبطة بمقترحات تفاوضية صلبة في إطار مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، بل أن تفضي إلى تلك المقترحات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه. بهذا نكون قد اختتمنا قائمة المتكلمين المسجلين. أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً السيدة الرئيسة، لم يكن الوفد الجزائري ينوي أخذ الكلمة اليوم لأنه في السابق، في بداية هذه الدورة وخلال السنوات الفارطة، عبرنا عن موقفنا عن أهمية نزع السلاح النووي ونظرنا لهذا الموضوع. ولكن نريد اليوم أن نعطي طابعاً تفاعلياً للنقاشات بالنظر لما جاء في كلمات وفود الدول الأطراف، لا سيما تلك التي تملك السلاح النووي أو تلك التي تمارس سياسة الردع النووي.

وقد لمسنا حرص جميع المتحدثين وأغلبهم، على أهمية الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمعاهدة حظر الانتشار النووي على أهمية هذا المسار من أجل تعزيز منظومة عدم الانتشار وتفعيلها وتقويتها. ونود أن نقول في هذا الإطار بأن أهمية أي منظومة أمنية أو أية منظومة في مجال نزع السلاح أو عدم الانتشار تستمد قوتها ومصداقيتها من قدرتها على توفير الأمن لجميع الدول المشاركة في هذا المسار. وبالتالي، فنحن نلمس اليوم بأن الخطوات والإنجازات المحققة في مجال نزع السلاح النووي تسجل نوعاً من العجز ونوعاً من التأخير نتمنى في المستقبل أن يتم تدارك هذا النقص.

وأول موضوع ينبغي علينا في مؤتمر نزع السلاح أو في غيره من الأطر الأهمية التكفل به هو موضوع نزع السلاح النووي. وقد جاء في كلمة ومداخلة الممثلة الدائمة لبريطانيا المخاطر التي لا زال تشكّلها الترسانات النووية الموجودة. وفي هذا السياق، نود أن نقول إنه حتى نستطيع في مؤتمر نزع السلاح أن نتجاوز الانسداد ينبغي أن نتفق على موضوع يجمعنا جميعاً وعلى المخاطر التي ينبغي أن نعالجها، ونظن بأن الدورة الاستثنائية الخاصة لنزع السلاح لسنة ١٩٧٨ أعطتنا خارطة طريق وكان أول هذه المسائل هي نزع السلاح النووي. وكذلك يعطينا ميثاق الأمم المتحدة الأسس التي ينبغي أن تؤسس لعملنا الجماعي في إطار مؤتمر نزع السلاح وفي إطار الأمم المتحدة. ونحن لا نعتقد بأن مبدأ الحق المشروع للدفاع عن النفس هو مبدأ مطلق فهناك مبادئ في القانون الإنساني الدولي ومبادئ قانون حقوق الإنسان ومبادئ قانون العقوبات الدولي التي تُعرّف وتحدّد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة. وبالتالي، حق الدفاع عن النفس لا ينبغي أن يتجاوز مثل هذه الخطوط الحمراء التي حددتها المجموعة الدولية.

السيدة الرئيسة، إن وفد الجزائر يشارك في اجتماع أوصلو لأننا نعتقد بأن أول خطوة التي ينبغي أن يمر بها نزع السلاح النووي هو نزع الشرعية عن هذا السلاح ما دامت هناك شرعية تؤسس لامتلاك هذا السلاح بحجة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن المصالح الحيوية فنحن لا نعتقد بأننا سنحقق تقدماً ملموساً في هذا المجال. وفي هذا السياق، نحن نعتقد بأن اجتماع أوصلو له رمزية خاصة لأنه في نظرنا يشكّل، ربما منذ سنوات عديدة، أول مرة تجتمع فيها الدول غير الحائزة على السلاح النووي، أو تلك التي نظرياً من المفروض أنها لا تكون حائزة على السلاح النووي، تجتمع في إطار يجمعها من أجل تقديم رؤيتها لنزع السلاح النووي. ونتمنى أن تولي المجموعة الدولية الاهتمام البالغ لهذا الاجتماع ولنتائجه لأن الأمر يتعلق بمصداقية منظومة عدم الانتشار برمتها. وشكراً السيدة الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وأخذه زمام المبادرة للرد على البيانات المقدمة في مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق اليوم. هل هناك أي وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديه الكلمة.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، بادئ ذي بدء، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشي بشدة على الأسلوب الممتاز الذي تمارسينه حالياً في دفع عمل مؤتمرنا. ونعتنم هذه الفرصة لتعرب عن ترحيبنا بعودة سفيرة كوبا إلى جنيف وتوليها منصب الممثل الدائم الرفيع. ونتمنى لها كل التوفيق في الاضطلاع بمهام مسؤوليتها المقبلة.

استهل الكلمة للتعليق على البيانات التي أدلى بها بعض الوفود خلال مناقشاتنا اليوم. يرى وفد بلادي أن الأولوية القصوى تتمثل في نزع السلاح النووي. فهو الحل المطلق الوحيد لمسألة الانتشار النووي الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب دول معينة حائزة للأسلحة النووية. إن لدى البلدان التي تعطي الأولوية لعدم الانتشار دافعاً خفياً يتمثل في الإبقاء على الوضع الراهن المتمثل في احتكار الأسلحة النووية من جانب بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة وإرغام الدول غير الحائزة لها على الذل والخنوع.

لقد حددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالاشتراك مع بلدان حركة عدم الانحياز والدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١، مسألة نزع السلاح النووي بوصفها القضية الأساسية المتصلة بالسلام والأمن العالميين، وهي ثابتة على تصميمها بإيلاء الأولوية العليا لنزع السلاح النووي.

وينبغي أن يسعى نزع السلاح النووي نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة وتامة، ومشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح. فالخفض المتقطع للأسلحة النووية والالتزام بضمانات أمن مشروطة إنما يمثلان استهزاء بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وليس من شأنهما إلا أن يؤديا إلى تعميق انعدام الثقة المتبادل. إن نزع السلاح النووي الكامل والتام، وتحديد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات أمنية سلبية، وسحب الأسلحة النووية المنتشرة خارج أراضيها وإزالة ترسانات الأسلحة النووية إزالة تامة من شأنه أن يلبي توقعات المجتمع الدولي إزاء الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح.

وتتمثل العقبة الرئيسية التي تعترض السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية في سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولتلك السياسة جذور تاريخية عميقة. بيد أن بعض البلدان يظن أن الولايات المتحدة تعادي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب المسألة النووية. والواقع أن سياسة الولايات المتحدة العدائية هي التي أدت إلى ظهور المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فقبل نشوء المسألة النووية بفترة طويلة، صنت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدوا ورفضت الاعتراف بسيادتها. وقد أنشئت آليات مؤسسية وقانونية معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشنت هجمات عسكرية وتهديدات نووية علنية تهدف إلى القضاء على أيديولوجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونظامها، فضلاً عن عقوبات اقتصادية وضغوط دولية متواصلة لعزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنقها. وقد اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقف الردع النووي

لأنه كان عليها مواجهة تحركات الولايات المتحدة الهادفة إلى القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتطمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى سلام دائم أكثر من أي طرف آخر، لكنها لن تستجدي يوماً السلام على حساب سيادتها وكرامتها الوطنية. وفي مواجهة التهديدات النووية الشديدة من جانب الولايات المتحدة، ردت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالردع النووي الخاص بها. وقد لجأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عامل الردع النووي لا حماية لسيادتها فحسب، وهو تدبير شائع، بل وتعزيزاً لضمان تركيزها على البناء الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الشعب.

ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة لتوجيه كلمة إلى الاتحاد الأوروبي الذي أثار حفيظة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال مناقشتنا اليوم بشكل جدي. فإذا كان الاتحاد الأوروبي يريد اتخاذ قرار حقيقي بشأن الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية، عليه أولاً أن يبلغ الولايات المتحدة، والولايات المتحدة قبل كل شيء، أن عليها إنهاء الأعمال العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل الحديث عن التدابير المضادة القوية المتخذة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأغراض الدفاع الذاتي. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يضع في اعتباره أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تتخذ أكثر الخطوات المتتالية قوة للدفاع عن سيادة البلد وكرامته وحقوقه الحيوية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. وقد طلبت مندوبة المكسيك الموقرة السيدة راميريز فالينزويلا الكلمة.

السيدة راميريز فالينزويلا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة، أود أن أشكرك على جهودك بوصفك رئيسة لمؤتمر نزع السلاح، وأن أقدم لكم دعم هذا الوفد في أداء مهامك.

فضلاً عن ذلك، يود وفد بلدي أن يشير إلى أننا، رغم كون تبادل وجهات النظر أمراً شيقاً، بصدد مداولات لا مفاوضات. فعلى نحو ما أشارت إليه وفود أخرى، لا تلغي هذه المناقشات ضرورة اعتماد برنامج عمل، ما يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان تناول ذلك الوقت من مؤتمر نزع السلاح في نقاش من هذا القبيل لا يحول دون شروعه في المفاوضات موضع البحث.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة المكسيك على بياحها وتعليقاتها وعلى كلماتها اللطيفة. من جهتي، علي أن أرد على النقطة الأخيرة التي أشارت إليها بعد لحظات.

هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الموقر.

السيد بارك يونغ - هيو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، يود وفد بلدي أن يلفت انتباهكم إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨، ١٨٧٤ و ٢٠٨٧، فضلاً عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، والعديد من قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالبيان الختامي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي ينص بوضوح على ضرورة وفاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها بموجب البيان المشترك للمحادثات السادسة لعام ٢٠٠٥، وكذلك بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل، قابل التحقق ولا رجعة فيها.

وفي حين أن المجتمع الدولي يبذل اليوم جهوداً في سبيل نزع السلاح النووي، يتعارض سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهذه الجهود بسبب ما تقوم به تكراراً من تجارب نووية. ويؤد وفد بلادي أن يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقف عن مواصلة سعيها في مجال الأسلحة النووية، والانضمام إلى المجتمع الدولي للعمل على تحقيق الهدف النهائي المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وقد سبق لوفد بلدي أن أوضح مراراً في هذه القاعة ما تمارسه جمهورية كوريا من سياسة أمنية في شبه الجزيرة الكورية. لذلك، لا أريد أن اقتطع المزيد من الوقت من عملكم القيم على المناقشات البناءة بشأن نزع السلاح النووي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا، المستشار بارك، وأرحب به في منصبه الجديد هنا في مؤتمر نزع السلاح.

هل هناك من يريد الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بما أن الوفد الكوري الجنوبي استقننا مرة أخرى في جلسة اليوم، يود وفد بلادي أيضاً أن يتوجه مرة أخرى بوضع كلمات إلى وفد كوريا الجنوبية.

إن التهديد النووي الذي تحدث عنه كوريا الجنوبية في كل مرة ما هو إلا دجل هدفه التغطية على المخطط الجاري بالتواطؤ مع سيدها لإشعال حرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فكوريا الجنوبية، إلى جانب الولايات المتحدة، منشغلة جداً هذه الأيام في تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والمناورات العسكرية المشتركة الجارية تشكل حركة خبيثة استفزازية خطيرة يقصد بها توجيه ضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في مواجهة هذا الواقع الصعب، يرى الجمهور العادل بوضوح، في الداخل والخارج، من هو الجرم الحقيقي الذي يمثل تهديدات نووية لشبه الجزيرة الكورية. ويجدر بكوريا الجنوبية أن تضع في اعتبارها أن التحذيرات الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست مجرد كلام على الإطلاق، ونصح وفد كوريا الجنوبية بعدم ارتكاب

عملها المشين في هذا المحفل، في هذا المكان بعد الآن. إن كوريا الجنوبية تدرك جيداً أن هذا المحفل ليس مكاناً للمواجهة بين كوريا الشمالية والجنوبية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأعطي الكلمة الآن لسعادة ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السفيرة جوان ادامسون.

السيدة ادامسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): أنا آسفة لتناول الكلمة مرة أخرى اليوم. لقد أخذت الكثير من وقت الآخرين اليوم. أود فقط أن أوجه نداءً بأننا لا نسمح بلغة التهديد أو الحديث عن التهديدات في هذه الغرفة. وأعتقد أنك ذكرتنا قبل ذلك بأن علينا الحفاظ على لهجة أكثر احتراماً بكثير وأن نتحلى بالكياسة في التعامل فيما بيننا. لا أعتقد أن اللغة المستخدمة هنا في بعض الأحيان تفضي إلى محاولة تعزيز الأمن والسلام. وفي الواقع يمكن القول أن تأثيرها معاكس، لذا أود حقاً أن أناشد المندوبين من خلالك بالكف عن التعاطي بهذا النوع من اللغة. فهناك طرق أخرى للتحدث فيما بيننا، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نستخدم نُهجاً أكثر إيجابية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة ادامسون على ملاحظاتها المحمودة، وأنا سعيدة جداً من جهتي بتأييد تعليقاتها واقتراحاتها.

هل هناك أي وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذا الوقت؟ لا أرى أحداً.

إنني لا أعتزم تقديم ملخص شامل للمناقشة الغنية والدقيقة التي جرت اليوم بشأن نزع السلاح النووي. لقد قيل الكثير اليوم في سياق تلك التصريحات مما هو جدير فعلاً بالتأمل. ولكن، بالنسبة لي، كانت هناك نقطتان رئيسيتان: أولهما أن نزع السلاح النووي ما زال يمثل الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهناك توقع بأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، سوف يؤدي الدور الواجب عليه. ثانياً، سمعنا عن النهجين المذكورين فيما يتعلق بالسعي إلى نزع السلاح النووي: نهج عملي يسير خطوة بخطوة وآخر أكثر شمولاً أو مبدئية يفضي إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو يكون جزءاً منها. وقد سمعنا أيضاً أنه قد يكون ممكناً في رأي بعض الوفود التقريب بين هذين النهجين من خلال تعهد ملزم شامل بالسعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي ووضع إطار متعدد الأطراف متفق عليه.

أشكركم على اهتمامكم بالسماح لي بالإدلاء بهذه التعليقات.

أود أن أبلغ الوفود بأننا سوف نكرس جلستنا العامة المقبلة التي ستعقد في ١٢ آذار/مارس لموضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي هي إحدى القضايا الأربع الأساسية التي تجري مناقشتها في المؤتمر. وهذا، مرة أخرى، دون تقييد حق الوفود بأي حال من

الأحوال في تناول موضوعات أخرى قد يرغبون في تناولها، على نحو ما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

وبالإشارة إلى السؤال الذي أثاره وفد المكسيك في وقت سابق، أود أن أشير إلى أنه سبق لي أن ذكرت في أن مناقشات من هذا القبيل يجري تقريرها دون المساس بأي جهود لإعداد برنامج عمل، أو في الواقع لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته إزاء التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. كما أود أن أبلغ الوفود بأنه تم تلقي طلب من الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية للتكلم في الجلسة العامة بمناسبة يوم المرأة العالمي، كما جرت العادة في السنوات الأخيرة. وقد أشير إلى أن الرابطة المذكورة ترغب في القيام بذلك في الجلسة العامة المقبلة في ١٢ آذار/مارس.

أفهم أن لدى الأمانة إعلاناً تدلي به.

السيد فونغ (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): كما جرت العادة في كل عام، تبدأ الأمانة عملية تحديث "الكتاب الأصفر" الذي يحتوي على أسماء جميع الوفود المعتمدة لدى مؤتمر نزع السلاح وعناوينهم وأرقام هواتفهم. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو جميع الوفود، وخصوصاً تلك التي طرأت لديها تغييرات، إلى التكرم بتقديم مذكرات شفوية إلى الأمانة تشير إلى تلك التغييرات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين على مساهمته. في حال عدم وجود أي رغبة أخرى في أخذ الكلمة، أعلن اختتام هذا الاجتماع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠.